

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9804

الإثنين، 9 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس - بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
(S/2024/863)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-38475 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2024/863)

(تكلمت بالإنكليزية)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيدة تيريز كاييكومبا فاغنر، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي والفرنكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة باسي موبالاما، مؤسسة "مبادرة العمل والتنمية لحماية المرأة والطفل".

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/863 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة،

على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بحضور معالي السيدة تيريز كاييكومبا فاغنر، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي والفرنكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وسعادة السيد إرنست روموسيو، الممثل الدائم لجمهورية رواندا.

أعلنت أنغولا، التي أرحب بممثليها في هذه الجلسة، عن عقد مؤتمر قمة بحضور رئيسي دولتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في لواندا يوم 15 كانون الأول/ديسمبر والذي يمثل فرصة لإحراز تقدم كبير في تحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. وأشيد بأنغولا على جهود الوساطة الدؤوبة التي تبذلها وأكد من جديد أن الأمم المتحدة على استعداد تام لمواصلة دعمها.

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير توترات سياسية ذات صلة بالدعوات إلى مراجعة الدستور واستمرار حالة انعدام الأمن وتصاعدها في كیفو الشمالية وإيتوري، لا سيما فيما يتعلق بنشاط القوات الديمقراطية المتحالفة وحركة 23 مارس والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير. وبعد مرور عام تقريبا على انتخابات عام 2023، شرعت الحكومة الكونغولية وتمشيا مع برنامج عملها، في إجراء إصلاحات في الحوكمة لتحسين القدرة الشرائية للسكان وزيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز جهاز الأمن والدفاع وتوطيد نظام العدالة وتشجيع الإدارة السليمة للأموال العامة والموارد الطبيعية. وفي هذا السياق، أشجع الأطراف المعنية على العمل معا لتجنب مزيد من التوترات بشأن المراجعة المحتملة للدستور وضمان بقاء البلد على مساره نحو الاستقرار. وأرحب في هذا الصدد باعتماد مجلس الوزراء، في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، مشروع قانون ينص على برنامج لإصلاح الشرطة للفترة من عام 2025 إلى عام 2029. وأدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الكامل لتنفيذ هذا القانون حالما يُعتمد في البرلمان. كما أشجع المجلس على دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار.

وكما ذكر آنفا، أشيد بالتقدم المحرز مؤخرا في عملية لواندا. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، نُشرت آلية التحقق المخصصة المعززة في غوما. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت أنغولا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في

ودردرو وفاتاكي. بالإضافة إلى ذلك، مكّنت عملية الحصاد الآمن - التي تشمل أكثر من 860 دورية على مساحة جغرافية شاسعة منذ 1 تشرين الأول/أكتوبر - المزارعين في 40 موقعًا بين بونيا ودجوغو في إيتوري من أن يحصدوا ثمار عملهم بكل أمان.

ويجب أن تتمتع قوة البعثة بحرية التنقل والقدرة على المناورة من أجل حماية المدنيين بصورة أفضل. وأدعو جميع الجهات الفاعلة الأمنية الموجودة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الحفاظ على التنسيق والتعاون الفعالين والبنّاءين مع البعثة. ويجب أن تتوقف فوراً أنشطة التحايل والتشويش المقصود على النظام العالمي لتحديد المواقع في مقاطعة كيفو الشمالية من أجل سلامة المدنيين وحفظه السلام وأمنهم.

وتتمشى في كثير من الأحيان خريطة العنف مع خريطة الموارد الطبيعية. وسيطرت حركة 23 مارس على منجم الذهب في لوبيرا عقب هجومها على بينغا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر في كيفو الشمالية. وأشجع بلدان منطقة البحيرات الكبرى على تنسيق جهودها في محاربة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وعلى تعزيز آليات التتبع لإضعاف الجماعات المسلحة.

(تكلمت بالإنكليزية)

وواصلت البعثة بناء قدرات أفراد المجتمع المحلي وقوات الدفاع والأمن في مجالي حماية المدنيين والإنذار المبكر. ووصلت أنشطة التوعية بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة إلى أكثر من 2 780 فرداً من أفراد المجتمع المحلي، 35 في المائة منهم من النساء، بالإضافة إلى أكثر من 2 700 من أفراد قوات الدفاع والأمن و 264 من موظفي الشركاء غير الحكوميين. وقد رحبتُ بالعرض الذي قدمته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في 19 تشرين الثاني/نوفمبر لخطة عملها الوطنية الثالثة بشأن القرار 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ومن المتوقع أن تحسن هذه الوثيقة الهامة من إدماج المنظور الجنساني في هيئات صنع القرار وآليات إدارة النزاعات.

لواندا مذكرة تفاهم لدعم تفعيل الآلية المكلفة برصد اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 4 آب/أغسطس. وبعد يومين، وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على مفهوم العمليات للخطة المنسقة لتحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وفض الاشتباك بين القوات/رفع التدابير الدفاعية الرواندية، في إطار اتفاق سلام أوسع نطاقاً. وإضافة إلى ذلك، جُددت ولاية بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في 20 تشرين الثاني/نوفمبر لمدة عام آخر. ووفقاً للقرار 2746 (2024)، أود أن أسلط الضوء على الدعم المستمر الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لإطار امتثال بعثة الجماعة الإنمائية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بالتعاون مع الشركاء المعنيين مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

(تكلمت بالفرنسية)

لا تزال الحالة الأمنية في إيتوري وكيفو الشمالية مثيرة للقلق. فقد عززت حركة 23 مارس، التي لم توقع على اتفاق وقف إطلاق النار، احتلالها المدني والعسكري لكيفو الشمالية. وتسيطر حالياً على مساحات شاسعة في أقاليم ماسيسي، وروتشورو، وواليكالي، ونيراغونغو، ولوبيرا، وهي مساحة تبلغ ضعف المساحة التي كانت تحتلها في عام 2012. ولا تزال القوات الديمقراطية المتحالفة أشد الجماعات المسلحة فتكاً، حيث قتلت المئات من المدنيين في الأشهر الأخيرة. وفي إيتوري، على الرغم من انخفاض عدد الهجمات التي شنتها التعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير على المدنيين خلال الأشهر الثلاثة الماضية، لا تزال حماية المدنيين تشكل تحدياً وأولوية مطلقة. وفي ظل هذه البيئة المعقدة، تعكف بعثة الأمم المتحدة على تيسير الحوار بين الجهات الفاعلة المعنية وتشجيع مشاركة النساء والشباب في عمليات السلام واتخاذ تدابير رادعة ضد الهجمات المحتملة، فضلاً عن تقديم الدعم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عمليات الحماية التي تقوم بها. تحمي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يقرب من 100 000 نازح داخلياً يعيشون حول قواعدها في رو

أفراد الأمم المتحدة. وأعوّل على ما تبديه البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة من تعاون لمنع ارتكاب هذه الأعمال المستهجنة وضمان المساءلة. كما أؤكد مجددا التزام منظومة الأمم المتحدة بكفالة الضمانات الكافية وإمداد الناجين بالرعاية والدعم الشاملين اللذين يحق لهم الحصول عليهما.

وأرحب أيضاً بقرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن إعادة تنشيط جهودها المتعلقة بالتحقيقات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التركيز على سبيل الأولوية على الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي التي يُزعم أنها وقعت في شمال كيفو منذ كانون الثاني/يناير 2022. وقد يدعم ذلك جهود مكافحة الإفلات من العقاب وردع الجرائم. وبوجه أعم، أمل أن تتمكن جمهورية الكونغو الديمقراطية من زيادة قدرتها على تعزيز مبادئ ومعايير حقوق الإنسان بعد انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان، مع التركيز على أشد الفئات ضعفاً.

(تكلمت بالفرنسية)

وعلى الرغم من ضرورة ضمان أن تستمر عملية التيسير الأنغولية في تلقي الدعم المتواصل من المجتمع الإقليمي والدولي، من الضروري أيضاً ضمان تتابع وتكامل العمليات المحلية والوطنية والإقليمية وفي المقاطعات لتعزيز السلام والاستقرار الدائمين. وتتيح التوصيات التي قدمتها الجماعات المسلحة والمجتمع المدني، ولا سيما النساء، خلال عملية نيروبي فرصاً قيّمة في هذا الصدد.

(تكلمت بالإنكليزية)

يستعد مجلس الأمن لتحديد ولاية جديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعطي الأولوية حالياً لدعم حماية المدنيين وكذلك عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. وأود أن أؤكد مجدداً أن البعثة لا تزال ملتزمة بالكامل بفك ارتباطها التدريجي والمسؤول. واستناداً إلى الدروس المستفادة من كيفو الجنوبية، تعمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة بشكل مشترك على نهج فك الارتباط المصمم خصيصاً لمتغيرات الأمن الإقليمي ومتطلبات حماية المدنيين. وفي

وأثني أيضاً على الدعم المؤسسي والإقليمي المقدم للمبادرات التي تقوم بها نساء جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لاستعادة السلام وتعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتهما.

وتستمر البيئة الأمنية السائدة في الإسهام في تفاقم الحالة الإنسانية على نحو مقلق والتي ما فتئت تتدهور بصورة أكبر نظراً للتحديات المتزايدة التي يفرضها تغير المناخ. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هناك حالياً ما يقرب من 6,4 ملايين شخص نازح بسبب النزاعات المسلحة والمخاطر الطبيعية. وأدت الأوبئة المتعددة أيضاً إلى تفاقم الحالة الإنسانية. ولكنني أود في هذا السياق الإنساني المحفوف بالمخاطر أن أطلعكم على تطور مشجع. بحلول كانون الأول/ديسمبر، بلغ تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 نسبة 50,2 في المائة، حيث جرى صرف 1,28 بليون دولار من أصل 2,6 بليون دولار، وهو ما يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بالتمويل الذي ورد في عام 2023 والبالغ مجموعه 940 مليون دولار. وسمح هذا التمويل القياسي للشركاء في مجال العمل الإنساني بتقديم المساعدات المنقذة للحياة إلى 5,8 ملايين شخص في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشيرين الأول/أكتوبر 2024. لذلك، أشجع الجهات المانحة على زيادة سخائها في عام 2025.

وسيشهد يوم غد، 10 كانون الأول/ديسمبر، نهاية حملة الستة عشر يوماً من النشاط الدعوي لمناهضة العنف الجنساني. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على أن الأرقام المتعلقة بالعنف الجنساني والاستغلال الجنسي لا تزال مروعة، مع توثيق أكثر من 90 000 حالة منذ بداية العام، 39 000 منها في كيفو الشمالية وحدها. ومع أن جهود المنع ينبغي أن تستمر في الحد على نحو كبير من عدد الحالات، أشيد بما تبذله حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من جهود لمكافحة الإفلات من العقاب، وخاصة من خلال صناديق التعويضات التي تسعى إلى تحديد هوية الضحايا والنظر في تقديم تعويضات مالية أو عينية على المستويين الفردي والجماعي. وفي هذا السياق، أكرر تأكيد التزامي الثابت بالتنفيذ الصارم لسياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين يمارسهما

المستجدات بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا تزال التحديات السياسية والأمنية والإنسانية تتفاقم، ويتطلب ذلك اهتماماً مستمراً من المجتمع الدولي.

تأتي إحاطة اليوم في وقت حاسم الأهمية، حيث لا تزال الحالة في الجزء الشرقي من البلد، وخاصة في مقاطعة كيفو الشمالية، تثير قلقاً عميقاً، رغم جهود السلام الجارية، وتحديدًا في إطار عملية لواندا. والعملية، التي تهدف إلى تخفيف حدة التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، التي تُتهم بتقديم الدعم الفعّال لحركة 23 مارس، تسير بوتيرة بطيئة.

تخيل أن تضطر للفرار من قريتك التي مزقتها الحرب بحثاً عن ملجأ في مخيم للنازحين لحماية أسرتك من انتهاكات المتمردين. لكن ما أن تصل حتى يتحول الملجأ المنشود إلى هدف للهجمات. وتتهال عليكم القنابل، فتزهق روحك وأرواح أفراد أسرتك. هذا هو الواقع الذي نعيش فيه. "إن الفرار إلى مخيمات النازحين أو البقاء في منازلنا ما هو إلا اختيار المكان الذي نود أن نموت فيه"، هكذا تقول نويلا وهي أم لثلاثة أطفال تبلغ من العمر 26 عاماً من ماسيسي، نقدم إليها المساعدة وقد قتلت حركة 23 مارس زوجها أثناء سيطرتها على موشاكي. ونشير إلى أنه في المخيمات المحيطة بمدينة غوما، سقطت عدة قنابل على موقع للنازحين في 8 أيار/مايو، مما أسفر عن مقتل أكثر من 35 شخصاً وإصابة كثيرين آخرين، في انتهاك صارخ للمبادئ الإنسانية.

أقف اليوم أمام الأعضاء لأحذرهم من مأساة إنسانية تتكشف في بلدي، والتي تتفاقم بسبب الديناميات الإقليمية، بما في ذلك دور رواندا ودعمها لحركة 23 مارس. فيما أتكلم الآن، وقعت العديد من القرى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت سيطرة متمردي حركة 23 مارس، مما تسبب في نزوح جماعي للسكان، وخسائر في الأرواح، وجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية. سُجلت بالأمس معارك عنيفة في إقليم لوبيرو في انتهاك لوقف إطلاق النار. أتناول الكلمة اليوم ليس فقط بصفتي مديرة منظمة لحقوق المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومديرة محطة إذاعية تمنح صوتاً للمرأة، بل وأيضاً

الوقت نفسه، لا تزال الحكومة والأمم المتحدة ملتزمتين بتعزيز العملية الانتقالية في كيفو الجنوبية. وإنني متفائلة بالتزام الحكومة بتقديم 30 مليون دولار من أصل مبلغ 57 مليون دولار الذي يلزم توفيره لتنفيذ الخطة الانتقالية في كيفو الجنوبية في عامها الأول. ولكن بما أن كيفو الجنوبية تواجه العديد من التحديات الأمنية، أحث جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاءها على تجنب الفجوات التمويلية والتعجيل بتقوية المؤسسات. وسيعزز ذلك حماية المدنيين وسيادة القانون والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وسيسهم أيضاً التوقيع الأسبوع الماضي على إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة الجديد للفترة من 2025 إلى 2029 في إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق فك ارتباط البعثة. وأشجع الدول الأعضاء على تقديم دعمها الكامل لتنفيذه.

في الختام، أود أن أوصل أصوات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة الذين التقيت بهم مؤخراً في موقع كاهيمبي للنازحين داخلياً في كيفو الشمالية. إنهم يطالبون بالمزيد من الاستثمار في رفاههم، بما في ذلك الحصول على الحاجات الأساسية مثل الأغذية والمياه النظيفة والرعاية الصحية والصرف الصحي والأمن والحماية من العنف الجنسي. كما يدعو الأطفال الكونغوليون من غوما إلى زيادة الدعم لإعادة إدماج المجتمعات المتضررة من النزاع. إن النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والأطفال متحدون معا في دعوتهم إلى استعادة السلام الدائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم ومدارسهم بكرامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة موبالاما.

السيدة موبالاما (تكلمت بالفرنسية): إنه لشرف عظيم أن أتواجد مع الدول الأعضاء اليوم لأقدم للمرة الأولى إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لإطلاع الأعضاء على آخر

الديمقراطية، أدلة دامغة على هذا الدعم، الذي تضمن إمدادات الأسلحة والتدريب العسكري والتعزيزات العسكرية. يوجد أكثر من 4 000 جندي من القوات المسلحة الرواندية على الأراضي الكونغولية. ويبررون وجودهم بالقول إنهم يطاردون عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. لكن، كيف يمكن تبرير مثل هذا الوجود العسكري القوي في دولة أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؟

كيف يمكن تبرير وجود وتقدم المتمردين في منطقة تضم أكبر بعثة للأمم المتحدة في العالم ينتشر فيها أكثر من 20 000 من أصحاب الخوذ الزرق؟ لقد بات واضحاً أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أظهرت قصورها من حيث استعادة السلام. إذا كانت قد عجزت لأكثر من 20 عاماً عن المساهمة في إرساء السلام وحماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فماذا يمكننا أن نتوقع من هذه القوة؟ في نظر الشعب الكونغولي، إن عملية فك الارتباط التي بدأت بالتعاون مع الحكومة الكونغولية هي بمثابة اعتراف بفشل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تعجز القوة الحالية في كيفو الشمالية، بتقويضها الحالي، عن الاستجابة بفعالية للتهديد الذي يتعرض له السكان المدنيون في تلك المنطقة.

ما زلنا نتذكر المقابلة مع الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، قبيل افتتاح الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. لقد أقرّ بعدم قدرة قوات ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن التصدي لتمرد حركة 23 مارس. قال،

”الحقيقة هي أن حركة 23 مارس اليوم هي جيش معاصر، يمتلك معدات ثقيلة أكثر تطوراً من معدات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. علاوة على ذلك، فإن هذه المعدات لا بد أن يكون لها مصدر. إنها لا تظهر في الغابات من تلقاء نفسها.“

ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، لكن من الواضح أن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تتجاوز بكثير الإمكانات المنشورة. ويجب أن تقتزن القرارات المعتمدة هنا

- وبشكل خاص - كشاهدة مباشرة على الأوهال اليومية التي يعيشها السكان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة التي تعيشها النساء والأطفال النازحون بسبب الحرب.

سأروي للأعضاء قصة زوادي، وهي أم لتسعة أطفال، لا تعرف هوية والد طفلها الثامن. تعرضت للاغتصاب أثناء فرارها من الاشتباكات التي أعقبت سيطرة حركة 23 مارس على منطقة روتشورو. كانت قد وصلت للتو إلى منزلها عائدةً من الحقول في اليوم الذي تعرضت فيه قرينتها لهجوم. عندما اقتحم الرجال المسلحون منزلها، قتلوا والد زوجها الذي كان معها في ذلك الوقت. وبعد أن تعرضت للاغتصاب، أنقذت في آخر لحظها وكانت حاملاً في شهرها السادس. اضطرت للمشي لعدة أيام حتى وصلت إلى مخيم كانياروتشينا في كيفو الشمالية، حيث استقبلناها. وتعرضت نازحة أخرى في مخيم لوشاغالالا للاغتصاب على أيدي مسلحين هددوا زوجها ووضعوا أسلحتهم على رأس زوجها. واغتصبوها وأذلوها وانتهكوا كرامتها أمام أسرتهما وزوجها وأطفالها.

ما أرويه لكم ليس مجرد قصص، بل هو واقع يومي مرير تعيشه الكثير من النساء والفتيات ضحايا النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تعمل منظماتنا، مبادرة العمل والتنمية لحماية النساء والأطفال، في العديد من مخيمات النازحين في كيفو الشمالية، حيث تتصاعد مخاطر العنف باستمرار جراء النزاعات المسلحة. من بين المناطق الست في المقاطعة، تتواجد حركة 23 مارس، بدعم من الجيش الرواندي، في خمس مناطق على الأقل، في انتهاك للسيادة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تعمل في تحالف مع وازاليندو، الذين يتكون معظمهم من أفراد الجماعات المسلحة، غير قادرة على منع حركة 23 مارس من السيطرة على المناطق في العديد من خطوط المواجهة من أجل كفالة حماية السكان المدنيين.

وعلى الرغم من تقديمها كجماعة مسلحة محلية، إلا أن حركة 23 مارس تتلقى دعماً لوجستياً ومالياً وعسكرياً خارجياً، وخاصة من رواندا. لقد وثقت التقارير الأخيرة الصادرة عن منظمات المجتمع المدني الكونغولية، بما في ذلك تقارير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو

ثانياً، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما من خلال دعم التحقيقات الدولية في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ترتكبها حركة 23 مارس وغيرها من الجماعات في المنطقة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى اعتماد قرار حازم يدين الدعم الخارجي للجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع آليات للرصد والتحقق.

رابعاً، سيكون من الضروري الضغط على رواندا دبلوماسياً لوقف جميع أشكال الدعم لحركة 23 مارس نهائياً والانخراط بصدق في جهود السلام. وتحمل رواندا، بصفتها عضواً في المجتمع الدولي ولأعباً إقليمياً رئيسياً، مسؤولية أخلاقية وقانونية. إن تورطها المزعوم في النزاع يتعارض مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ولكن، لا يمكن حل الأزمة على المستوى الإقليمي فقط. فيجب أن يضطلع مجلس الأمن بدوره في إنقاذ الأرواح.

خامساً، نحن بحاجة إلى دعم ملموس لعملية لواندا، خاصة في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بشكل نهائي، وذلك لإزالة أي ذريعة لرواندا لمهاجمة جارتها جمهورية الكونغو الديمقراطية، والانسحاب النهائي للقوات الرواندية من الأراضي الكونغولية.

وأود أن أنهى كلامي بنقل رسالة من الناجين الذين أعمل معهم. على الرغم من كل ما مرت به هؤلاء النساء، فإنهن لم يفقدن شجاعتهم أو إيمانهم بمستقبل أفضل. إنهن مقاتلات سيعدن بناء مجتمعاتنا إذا دُعمن. ونحن بحاجة إلى مساعدة المجلس لتحويل آمالهن إلى واقع ملموس.

ولا تطلب جمهورية الكونغو الديمقراطية الصدقة بل العدالة والتضامن الدولي. ولا يمكن أن يستمر شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في أن يكون ساحة معركة لتحقيق الطموحات السياسية والاقتصادية لمختلف الدول المجاورة. إن ما نعانیه جرح مفتوح في ضمير العالم. ويمتلك المجلس اليوم القدرة على وضع حد لذلك. وبالنسبة عن جميع

بإجراءات ملموسة وعاجلة في الميدان. من غير المقبول أنه رغم النداءات المتواصلة للمجتمع المدني الكونغولي، يستمر العنف في ظل صمت شبه مطبق من المجتمع الدولي، وأحياناً من مجلس الأمن.

أدرك أن السادة الأعضاء قد سمعوا العديد من القصص عن حالات اغتصاب النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنهم سئموا منها لأنها استمرت لعقود. إن الكونغو مُتعبة. ولكن كيف يمكن للمجلس أن يتعب بينما لا يزال الآلاف من الناس يُقتلون؟ كيف يمكن أن يكون الأمر متعباً في الوقت الذي يتم فيه اغتصاب النساء والأطفال وأحياناً حتى الرضع كل يوم؟ كيف يمكن له أن يستسلم عندما يموت الأطفال من الجوع في مخيمات النازحين داخلياً أو أثناء العمل أو عندما تضطر النساء المشرعات إلى اللجوء إلى ممارسة الجنس من أجل البقاء على قيد الحياة للحصول بالكاد على 2 000 فرنك كونغولي - أقل من دولار واحد - لشراء شيء يأكله؟ ونعمل أنا وزملائي كل يوم في تلك المواقع، بدعم من مختلف شركائنا، ونرى البؤس والعواقب التي ألحقتها الحرب بالسكان. عندما أتحدث إلى النساء المشرعات، لا يقلن أنهن بحاجة إلى المال أو الملابس. كل ما يردنه هو السلام حتى يتمكن من العودة إلى حقولهن للزراعة وإعالة أطفالهن.

لقد استثمرت العديد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الكثير من الأموال في شراء الأسلحة والصواريخ والطائرات المقاتلة للاستعداد للحرب أو منعها. ولكن يجب علينا أن ندرك أن الحرب مكلفة للغاية وأن الوقت قد حان للاستثمار في بناء السلام في العالم. وعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس مجرد مشكلة بالنسبة لبلدي. إنه يغذي دورة إقليمية من العنف والجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالموارد الطبيعية. وبإهمالنا لتلك الأزمة، فإننا نسمح لعدم الاستقرار بأن يتجذر، مع ما يترتب على ذلك من عواقب ستتجاوز حدود أفريقيا الوسطى. إنني أقف هنا اليوم ليس فقط للتنديد بالحالة، بل للدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة.

أولاً، من الضروري ممارسة الضغط الدبلوماسي على الأطراف الإقليمية المتورطة في النزاع، لا سيما رواندا وأوغندا، من أجل إنهاء الدعم اللوجستي والمالي للجماعات المسلحة.

ثانياً، وعلى الرغم من ذلك السياق، فإن التقدم الذي أحرز مؤخراً في عملية لواندا مشجع. وأرحب بإطلاق الآلية المخصصة المعززة للتحقق من وقف إطلاق النار الشهر الماضي، في حين أن الموافقة على مفهوم العمليات لخطة التحييد المنسقة خطوة كبيرة للمضي قدماً. والأمر الآن متروك للأطراف لإكمال تنفيذ التزاماتها - تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من قبل جمهورية الكونغو الديمقراطية وسحب رواندا الكامل لقواتها من الأراضي الكونغولية. وتعيد فرنسا تأكيد دعمها الثابت للرئيس لورنسو في جهود الوساطة التي يبذلها، ولجميع الأطراف الفاعلة المشاركة في العمليات الإقليمية. ونأمل أن يمهّد مؤتمر القمة الثلاثية المقبل في لواندا في 15 كانون الأول/ديسمبر الطريق للتوصل إلى اتفاق سلام دائم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

ثالثاً، سيشكل التجديد المقبل لولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فرصة للمجلس لإعادة تأكيد دعمه للعمل الحاسم الذي تقوم به البعثة. وتضطلع البعثة بدور مشهود في حماية المدنيين وتقوم بإنقاذ الأرواح بشكل يومي. غير أنها تواجه بيئة صعبة للغاية. ويقوض نشر منظومات صواريخ أرض - جو والتشويش على إشارات النظام العالمي لتحديد المواقع في المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس قدرتها على تنفيذ ولايتها ويعرض قوات حفظ السلام للخطر. كما أن حركة 23 مارس تمنع قوات حفظ السلام من القيام بعمليات التناوب ودوريات حماية المدنيين. إننا ندين هذه الأفعال.

وسنعمل على ضمان الحفاظ على المهام الأساسية للبعثة في ضوء التجديد القادم لولايتها. يجب أن تظل حماية المدنيين أولوية قصوى. ويشمل ذلك دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار وإصلاح قطاع الأمن. ويستلزم ذلك أيضاً متابعة عملية الانسحاب المسؤول للبعثة من خلال نهج أكثر مرونة وتدرجية، كما طلبت السلطات الكونغولية. ومن الضروري مراعاة الوضع في الميدان وديناميات النزاع من أجل الحيلولة دون حدوث فراغ

النساء الكونغوليات اللاتي عملن معهن، أطلب من الأعضاء أن يجعلوا الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أولوية مطلقة. فنحن بحاجة إلى مجتمع دولي شجاع مستعد لمناداة كل جهة فاعلة باسمها والتبديد بالانتهاكات والمطالبات بالمساءلة. وبالنسبة لي، هذا ما تعنيه الأمم المتحدة، لأننا نؤمن بشعب واحد. لقد فقد النازحون من النساء والأطفال والرجال الذين قابلتهم منازلهم وأحباءهم وغالباً ما فقدوا كرامتهم. لكنهم لم يفقدوا الأمل. فأريد أن أنقل هذا الأمل إلى المجلس اليوم، إيماناً مني بأن قراراته يمكن أن تغير مصيرهم. لنرفض معاً أن ندع التاريخ يعيد نفسه. ولنجعل معاً من العدالة والسلام حقيقة واقعة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة موبالاما على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام والسيدة موبالاما على إحاطتهما، وأرحب بحضور وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك ممثلي رواندا وأنغولا.

أود مناقشة ثلاث نقاط. أولاً، يجب أن تستمر الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحفيزنا جميعاً على التعبئة. فالضحايا الرئيسيون في النزاع هم المدنيون. ويعاني الجزء الشرقي من البلد من واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. ولا تزال انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ولا سيما العنف الجنسي، مستمرة بمستويات لا تُحتمل. ويؤجج الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية استمرار النزاع. ويعاقق إيصال المساعدات الإنسانية وتزايد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. وتواصل الجماعات المسلحة زعزعة استقرار البلد. والقوات الديمقراطية المتحالفة هي الجماعة الأكثر فتكاً في شمال كينغو الشمالية وإيتوري. وتواصل حركة 23 مارس، بدعم من قوة الدفاع الرواندية الموجودة على الأراضي الكونغولية، توسعها في انتهاك لوقف إطلاق النار. فهي تنشئ إدارات موازية في تحدٍ لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتسيء جماعات "وازاليندو" معاملة المدنيين. فيجب أن نتوقف كل تلك الانتهاكات.

جانب إنشاء إدارات موازية لتعزيز تلك السيطرة، تهديدات خطيرة لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها. كما تواصل جماعات مسلحة أخرى، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، ارتكاب أعمال عنف مروعة ضد المدنيين الأبرياء. ويؤدي الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية المرتبط بالجماعات المسلحة إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار. يجب على جميع الجماعات المسلحة إلقاء أسلحتها فوراً والانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. كما ينبغي أن تعمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إنشاء منابر للحوار مع الجماعات المسلحة وتنشيط عملية نيروبي في هذا الصدد. كما يجب على البلدان التي تقدم الدعم للجماعات المسلحة أو تتدخل عسكرياً في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية أن توقف هذه الأفعال. ولا تؤدي أفعال هذه الجهات إلا إلى تأجيج المزيد من العنف وعدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى الأوسع، بالإضافة إلى تعريض أمن هذه الجهات نفسها للخطر.

ثالثاً، من الضروري عدم إعاقة أنشطة البعثة وسلامة قوات حفظ السلام وأمنها. وتعتمد الولاية الأساسية الموكلة للبعثة وقوات حفظ السلام، المتمثلة في حماية المدنيين، على عدم وجود عوائق إزاء حرية الحركة وإمكانية إجراء مناورات عملياتية. إن قوات حفظ السلام ليسوا في أمان عندما يكون هناك تشويش على إشارات النظام العالمي لتحديد المواقع وانتحال لها. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة، فإننا نشيد بالبعثة على موقفها القوي، بما في ذلك النشر الكامل لموقع مدفعية في روسايو. وقد أثبت نظام الإنذار المبكر المجتمعي قدرته على التخفيف من مخاطر الحماية.

رابعاً، إن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان المثيرة للقلق، لا سيما محنة النساء والفتيات، تتطلب اهتماماً عاجلاً وإجراءات عاجلة. إن استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب، لا سيما بالقرب من مواقع النازحين داخلياً حول غوما، أمر مقلق للغاية. وفي هذا الصدد، خصصت كوريا نصف الدعم البالغ 5 ملايين دولار الذي

أمني. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أيضاً مساعدة الحكومة الكونغولية على أن تتولى تدريجياً المسؤوليات التي تقوم بها البعثة.

وأود أن أختتم بالإشادة بالأمم المتحدة، ولا سيما بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثلة الخاصة بينتو كيتا، على جهودهم الثابتة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعيد التأكيد على دعم فرنسا الكامل لهم.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا والسيدة موبالاما على إحاطتيهما الواقعتين. كما أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيدة كاييكمبا فاغنر، وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلي رواندا وأنغولا في جلسة اليوم. أود أن أؤكد على أربع نقاط اليوم.

أولاً، نرحب بالتقدم المشجع في عملية لواندا الإقليمية للسلام خلال الشهر الماضي. ويشكل إطلاق آلية التحقق المخصصة المعززة، التي ستدعمها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خطوة حاسمة نحو ضمان الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 30 تموز/يوليه بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويمثل التوقيع على مفهوم العمليات في الاجتماع الوزاري الذي عقد في 25 تشرين الثاني/نوفمبر لتنفيذ الخطة المنسقة لتحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وفض الاشتباك بين القوات خطوة هامة أخرى من أجل السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحيط علماً أيضاً بتمديد ولاية بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة عام واحد. وندعم بقوة جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس الأنغولي لورنسو. ونتطلع إلى إبرام اتفاق سلام محتمل اقترحه أنغولا، وكذلك إلى عقد قمة ثلاثية، ونشجع جميع الأطراف على مواصلة المشاركة بإخلاص.

ثانياً، تدين كوريا بشدة أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأي دعم خارجي يقدم لها. ويشكل استمرار التوسع الإقليمي لحركة 23 مارس/تحالف نهر الكونغو، إلى

التوترات المستمرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا تعيق تنفيذ الآلية والامتنال لوقف إطلاق النار. ونتيجة لذلك، قُتل للأسف العديد من الأشخاص، بما في ذلك أكثر من 300 مدني، وارتكبت العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عدد مقلق من حوادث العنف التي ارتكبت في إيتوري وكيفو الشمالية. ومما يؤسف له بنفس القدر ما يحدث من توسع إقليمي لحركة 23 مارس، التي عززت سيطرتها في قطاعات معينة من كيفو الشمالية، وكذلك الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، والتي أدت إلى تفاقم العنف ضد المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والأطفال. وسياسة عدم التسامح إطلاقاً هي السياسة الصحيحة. وحماية المدنيين هي الأولوية. يجب أن يمثل جميع مرتكبي تلك الفظائع أمام العدالة دون تأخير.

ثالثاً، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أدت الأزمة الأمنية إلى النزوح القسري لحوالي 6,4 مليون شخص. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية وضعاً صحياً معقداً ناتجاً عن العنف، مع تكرار تفشي الكوليرا والحصبة وانتشار وباء جذري القردة. يجب على المجتمع الدولي زيادة دعمه المالي للخطة الإنسانية التي تقترب نسبة تمويلها من 50 في المائة، مما يترك عجزاً كبيراً يحول دون تقديم المساعدات الإنسانية ذات الأولوية.

رابعاً، شهدنا تقدماً تدريجياً في عملية نقل المسؤوليات من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الدولة الكونغولية. ونقر بالتقدم المُحرز حتى الآن الذي يدل على التزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بضمان تعزيز وجود الدولة في جميع أنحاء الإقليم كخطوة أولى نحو تحقيق السلام الدائم. لقد اتخذ المجلس القرار 2717 (2023) في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي وأوضح القرار، كما نعلم، مجموعة من الجوانب منها عملية فك ارتباط البعثة. وسيكون من المهم تقييم العناصر التي ذكرتها الممثلة الخاصة كي تاكون دروسا مستفادة ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

وأود أيضاً أن أسلط الضوء على دور الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في توحيد الجهود للتأثير على تسوية النزاع

قدمته لجمهورية الكونغو الديمقراطية هذا العام، لمساعدة الناجيات من العنف الجنساني. إن ضمان مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمن في عمليات السلام أمر حيوي لإيصال صوتها ومعالجة قضايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وما بعدها بفعالية.

في الختام، سشارك جمهورية كوريا بشكل بناء في التجديد القادم لولاية البعثة. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثلة الخاصة للأمين العام كي تا والمنظمات الإقليمية في جهودهم الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن شكرنا الخاص للممثلة الخاصة للأمين العام كي تا على إحاطتها المفصلة والغنية بالمعلومات، بالإضافة إلى تقديرنا الأعم لالتزامها وقيادتها، وهو ما نوهت به إكوادور جيداً خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن التي استمرت لمدة عامين. وأرحب بوزيرة الخارجية والتعاون الدولي والفرنكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أعرب عن تقديري لحضور ممثلي رواندا وأنغولا هنا، وأحيط علماً بالإحاطة التي قدمها ممثل المجتمع المدني.

وأود اليوم أن أسلط الضوء على أربعة جوانب رئيسية في تقرير الأمين العام (S/2024/863).

أولاً، على الجبهة السياسية، تابعا عن كُثب الديناميات السياسية الداخلية المتطورة، ولا سيما التحديات التي يطرحها اقتراح مراجعة الدستور. إن الحوار الشفاف والشامل هو أمر رئيسي لحل التوترات الداخلية، وتحقيق الاستقرار السياسي هو شرط لا غنى عنه لمعالجة الحالة الأمنية الخطيرة في البلد.

ثانياً، على الصعيد الأمني، تشجعنا الجهود الإقليمية التي تقودها أنغولا في إطار عملية لواندا، والتي توجت بإنشاء آلية التحقق المخصصة المعززة، التي تهدف إلى رصد الامتنال لوقف إطلاق النار المتفق عليه في تموز/يوليه وتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال تحقيق الاستقرار فيما يتعلق بالجماعات المسلحة. ومن الواضح أن

أولاً، ستواصل سويسرا، بعد انتهاء فترة عضويتها في المجلس، دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد حلول سياسية للنزاع وتعزيز مشاركة المرأة. ونرحب بالتقدم المحرز في عملية لواندا والإعلان عن عقد مؤتمر قمة ثلاثي في 15 كانون الأول/ديسمبر. ولا يزال إدراج رؤية الجهات الفاعلة المحلية عاملاً حاسماً في إنهاء النزاعات. ويشكل إقرار مفهوم للعمليات مؤخرًا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا خطوة مهمة. ولكن يجب أن يتبع ذلك اتخاذ تدابير ملموسة لبناء الثقة من دون تأخير. ونؤكد مجدداً على ضرورة أن تسحب رواندا قواتها فوراً من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن توقف جميع أشكال الدعم لحركة 23 مارس. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكثف جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها لتحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ووقف كل أشكال التعاون مع تلك الجماعة.

ثانياً، يجب أن تنتهي الحالة الأمنية والإنسانية المقلقة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه السرعة. وكما سمعنا، يعاني الناس في مخيمات النازحين المكتظة أصلاً من زيادة انعدام الأمن والعنف الجنسي والجنساني وظروف معيشية لا تطاق. وتستمر الاشتباكات على الرغم من وقف إطلاق النار المعلن عنه في 4 آب/أغسطس، مما يؤدي إلى تفاقم معاناة المدنيين. ويساور سويسرا بالغ القلق إزاء استمرار حركة 23 مارس في التوسع الإقليمي في كيفو الشمالية، بما في ذلك إنشاؤها هيكلًا إداريًا موازياً. وندين الهجمات العشوائية التي تشنها الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير. ومن الضروري التأكد من أن التركيز على حركة 23 مارس لا يطغى على محنة ضحايا العنف في إيتوري وأماكن أخرى ومن ضمان المساءلة.

ثالثاً، على الرغم من السياق الصعب، سواصل دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتتمكن من أداء دور مركزي في حماية المدنيين. ولا يمكن للبعثة أن تضطلع حقاً بولايتها إلا إذا وُضع حد للهجمات المنتظمة ضدها والعوائق التي تعترضها، بما في ذلك ما ورد عن التشويش المقصود على الاتصالات وحملات التضليل الإعلامي في كيفو الشمالية.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في مثال على الدعم الفعال الذي يمكن أن تقدمه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لصون السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أختتم بالإعراب مرة أخرى عن دعم إكوادور للممثلة الخاصة بينتو كيتا وموظفي البعثة في امتثالهم الكامل لولاية مجلس الأمن. ولا يزال الدعم الذي تقدمه البعثة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضرورياً ونشجع الممثلة كيتا على مواصلة العمل على توفير الدعم والقدرة التشغيلية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء العنف ولتوطيد السلام بالتعاون الكامل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود بدوري أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها وكذلك التزامها الراسخ الذي شهدناه على مر السنتين المنصرمتين. وأرحب بحضور وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي رواندا وأنغولا في جلسة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر السيدة موبالاما على تصويرها الواقعي لحالة السكان في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة.

أود أن أبدأ بترديد هذه الكلمات الملهمة التي ألققتها المدافعة عن حقوق الإنسان سارة نتامبوي أمام مجلس الأمن أثناء رئاسة سويسرا في تشرين الأول/أكتوبر:

”عملية السلام تعدُّ بارقة أمل لأولئك الذين يحلمون بالعيش في عالم أفضل لا يُسمع فيه دوي القصف وصرخات القتلى“. (انظر S/PV.9742 ص 5)

تشكل هذه الكلمات دعوة قوية للعمل وتجسد ما لمسناه خلال زيارة المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولترجمة هذا الأمل إلى واقع ملموس، التزمت سويسرا التزاماً كاملاً على مدى العامين المنصرمين بالتشجيع على التوصل إلى حل سلمي للنزاع وتعزيز حماية المدنيين والدفاع عن احترام القانون الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط:

ونعرب عن تقديرنا لاستمرار الرئيس الأنغولي لورينسو في ممارسة مساعيهِ الحميدة في إطار عملية لواندا. إن حل الخلافات وتطوير علاقات الصداقة وحسن الجوار من خلال العمل المشترك يصب في مصلحة كل بلد من بلدان المنطقة في الأجل الطويل. ونشجع جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على توطيد الزخم في حوارهما وبناء الثقة المتبادلة والتنفيذ الفعال لاتفاق وقف إطلاق النار. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي جهود الوساطة التي تبذلها البلدان والمنظمات الإقليمية وأن يقدم المساعدة البناءة لتنفيذ الاتفاق.

ثانياً، من الضروري معالجة التحديات الأمنية والإنسانية التي يواجهها البلد. وقد دأبت بعض الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في الآونة الأخيرة على انتهاك اتفاق وقف إطلاق النار بصورة متكررة، مما أدى إلى وقوع ضحايا في صفوف المدنيين الأبرياء. وتحت الصين مرة أخرى جميع الجماعات المسلحة على احترام روح اتفاق وقف إطلاق النار ووقف العنف الذي تمارسه فوراً وإلقاء الأسلحة. ويمكن أن تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وكيانات الأمم المتحدة الأخرى مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ مشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والسيطرة على تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستعادة الاستقرار. والصين على استعداد لتقديم الدعم في هذا الصدد.

وينبغي أن يولي المجتمع الدولي، وخاصة الجهات المانحة التقليدية، اهتماماً خاصاً لأزمة النزوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية وانتشار الأمراض المعدية مثل جدري القردة، وكذلك مسألة انعدام الأمن الغذائي، وينبغي أن يزيد من التمويل الإنساني لتخفيف محنة الناس.

ثالثاً، سيكون من الضروري التخطيط لمرحلة ما بعد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أكملت البعثة انسحابها من كيفو الجنوبية وما فتئت الأمم المتحدة تدعم

وندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وأمنهم.

أخيراً، تؤيد سويسرا تأييداً كاملاً تجديد ولاية البعثة، بما في ذلك بالحفاظ على حماية المدنيين كأولوية. وبعد مغادرة البعثة كيفو الجنوبية، سيكون من الضروري استخلاص دروس محددة من أجل تجنب حدوث فراغ أمني قد يزيد من إضعاف المنطقة. ومن هذا المنطلق، ستواصل سويسرا تعزيز الحوار الشامل بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة والمجتمع المدني من أجل مواصلة عملية فك الارتباط مع احتياجات السكان المحليين.

ويجب أن يكون الشعب الكونغولي قادراً على العيش في سلام وكرامة وأمن ويجب أن تظل تطلعاته في مقدمة أولويات مجلس الأمن. وتدعو سويسرا أعضاء المجلس ودول المنطقة إلى أن يظلوا متحدين في السعي إلى تحقيق سلام عادل ودائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن سويسرا وتعاونها الدولي فاعل في منطقة البحيرات الكبرى منذ أكثر من 60 عاماً. ونعقد العزم على مواصلة جهودنا إلى جانب السلطات والشعب الكونغولي، سواء في كينشاسا أو في شرق البلد، من أجل دعم عملية السلام والإسهام في التنمية المستدامة.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة الخاصة كيتا والسيدة موبالاما على إحاطتيهما. وأرحب بحضور وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيدة تيريز كاييكوامبا فاغنر، وممثلي رواندا وأنغولا في جلسة اليوم. في ضوء تقرير الأمين العام (S/2024/863) والتطورات الأخيرة في الميدان، أود أن أؤكد على ثلاث نقاط.

أولاً، من الأهمية بمكان توطيد الزخم من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. ويشكل توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا خطوة مهمة نحو تهدئة الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترحب الصين بموافقة وزير خارجية البلدين على مفهوم للعمليات لتنفيذ الاتفاق وتفعيل آلية تحقق مخصصة

السكان المحليون منذ عقود. وتتثني اليابان على جهود الوساطة التي تبذلها أنغولا، ولا سيما من أجل وضع المفهوم العام للعمليات للخطط المنسقة لتحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وفك الارتباط بين القوات وتفعيل آلية التحقق المخصصة المعززة في رصد وقف إطلاق النار. كما نقدر دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتشغيل الآلية.

وبينما نتواصل هذه الجهود الدبلوماسية، لا تزال الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مزرية. وتدين اليابان أي أعمال تقوم بها الجماعات المسلحة التي قد تهدد السكان المدنيين. وتدعوها اليابان إلى إلقاء أسلحتها والمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. كما نطالب جميع الدول بالامتناع عن تقديم أي دعم للجماعات المسلحة، بما في ذلك حركة 23 مارس. وتتناشد اليابان كل حكومة في المنطقة السيطرة على تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة مسؤولة نظراً لتأثيرها الأمني والإنساني الكبير. وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بعقد منتدى إقليمي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غوما في الفترة من 8 إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر. وفي ذلك السياق، تظل ولاية حماية المدنيين التي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أساسية. كما أن نشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية موضع تقدير، حيث أنها تساعد على تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ جهود السلام الإقليمية الجارية. وقد أتلج صدورنا التنسيق المعزز بين بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بما يتماشى مع القرار 2746 (2024). بالإضافة إلى ذلك، نُشيد بجهود حكومة الكونغو الرامية إلى تنفيذ خارطة الطريق الإقليمية للانتقال في كينيو الجنوبية. يُعد التوافق الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين أمراً ضرورياً لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

جهود بناء السلام في كينيو الجنوبية لتعزيز المكاسب التي تحققت في المرحلة الانتقالية. ترحب الصين بالتقدم المحرز. وتشجع الأمين العام على إجراء تقييم كامل للمرحلة الأولى من الانسحاب، وتعزيز التواصل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتبسيط ولاية البعثة تدريجياً وكفالة انسحاب منظم وفقاً للحالة في الميدان. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين تقديم المزيد من الدعم العملي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتولي مسؤوليات الأمن، وتهيئة ظروف مواتية لانسحاب بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية المطاف والحيولة دون أي فراغ أمني.

ترحب الصين بالتمديد الأخير لولاية بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعم تعزيز التنسيق والتكامل بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونشدد على ضرورة التأثر في تجنب الازدواجية وإهدار الموارد. وتجري حالياً مناقشات في المجلس بشأن تجديد ولاية البعثة والتخطيط لمهام البعثة في المرحلة المقبلة. وتلتزم الصين بالمشاركة البناءة في المشاورات ذات الصلة. وفي غضون ذلك، فإننا ندعم استمرار دور بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت قيادة الممثلة الخاصة كيتا في صون السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد ميكاناغي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها وعلى قيادتها الحازمة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أتوجه بالشكر للسيدة موبالاما على إحاطتها. كما أرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي رواندا وأنغولا في هذه الجلسة اليوم.

ترحب اليابان بالجهود الدبلوماسية الجارية التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا للمضي قدماً في عملية السلام. وقد اتخذت مؤخراً خطوات مهمة باتجاه وضع حد للنزاع الذي يعاني منه

المحليين، أمر مقلق للغاية. إن سلوفينيا تدين بشدة هذه الأفعال وتدعو جميع الجماعات المسلحة إلى نزع سلاحها والانسحاب. فاقمت هذه الأعمال العنيفة واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم. لقد زادت من تفاقم انعدام الأمن الغذائي وأدت إلى تصاعد مقلق في العنف الجنسي والجنساني، كما سمعنا هذا الصباح. يجب محاسبة الجناة.

وندعو جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق. تدين سلوفينيا بشدة أي أعمال عنف أو تهديدات أو ترهيب ضد العاملين في المجال الإنساني، وتؤكد على الحاجة الملحة لحماية عملياتهم لتقديم المساعدات المنقذة للحياة. كما تجدد سلوفينيا دعوتها لجميع الدول بوقف دعم الجماعات المسلحة، بما في ذلك حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. نعبّر عن قلقنا البالغ حيال الوجود العسكري غير المصرح به في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونحث رواندا على سحب قواتها بشكل كامل. ونطالب بالاحترام الكامل لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

نُثني على المبادرات الدبلوماسية الإقليمية الهادفة إلى تحقيق تسوية سياسية مستدامة، لا سيما من خلال عملية لواندا. وتُعرب سلوفينيا عن شكرها لفخامة رئيس أنغولا لورنسو على قيادته وتقانيه واهتمامه باستمرار في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. ونؤكد من جديد دعمنا لعمليتي لواندا ونيروبي، مع التشديد على المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والمشاركة النشطة للشباب في تلك الجهود. نطالب جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بالالتزام الكامل باتفاق وقف إطلاق النار. إن التقارير المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار تثير القلق. إن تفعيل آلية التحقق المخصصة المعززة يُعد خطوة مهمة، وكذلك الاتفاق على مفهوم العمليات، بما في ذلك تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وكفالة فصل القوات. ونحن نثني على كلا البلدين - جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا - على تلك الخطوات المهمة. من الأهمية بمكان البناء على تلك الإنجازات. يعد مؤتمر القمة الرئاسي المعلن فرصة مهمة وفريدة لتعزيز هذه الجهود. إن الاستمرار في المشاركة

إن أهمية حماية المدنيين لا يمكن المبالغة فيها بما يكفي في سياق النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤكد اليابان أن المسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق الشرطة الوطنية الكونغولية. من خلال وكالة تنفيذ المساعدات الإنمائية الرسمية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، تدعم اليابان تأسيس عزيز الخفارة المجتمعية وتدريب رجال الشرطة في كينشاسا، وامتدّت هذه التجربة لتشمل مقاطعة تتجانيقا حيث يخضع حالياً 120 ضابطاً للتدريب المقدم من المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع صندوق بناء السلام. سيسهم هذا الدعم في تعزيز سيادة القانون ومنع تكرار النزاع.

تُدرّك اليابان الدور المهم لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيق السلام والاستقرار في البلد. وسنشارك بشكل بناء في المناقشة بشأن تمديد ولاية البعثة حتى نهاية فترة عضويتنا الحالية في مجلس الأمن في نهاية العام. ستستمر اليابان في دعم جهود بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان الأمن البشري ومنح كل فرد الفرص والخيارات لتحقيق إمكاناته.

السيد جوبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها الشاملة، وأجدد دعمنا الكامل للدور الحاسم الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حماية المدنيين. كما أود أن أشكر السيدة موبالاما على شهادتها المؤثرة وعلى توصياتها. وأرحب في جلسة اليوم بمعالّي الوزيرة كاييكومبا فاغر وممثلي رواندا وأنغولا.

وفي حين تشجعنا الخطوات الإيجابية المتخذة لتحقيق سلام مستدام، إلا أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تفاقم الأزمة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. تستمر الهجمات القاتلة التي تشنها الجماعات المسلحة، لا سيما حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، في إلحاق معاناة مستمرة بالمدنيين. إن التوسع الإقليمي لحركة 23 مارس وسيطرتها الإدارية على المناطق المحتلة، بما في ذلك تعيين المسؤولين

الدولي والفرنكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلي رواندا وأنغولا في هذه الجلسة. ونحيط علما بالزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004) برفقة أعضاء اللجنة إلى أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا ونشكرهم على جهودهم.

إن مشاعر الإحباط والضيق التي تتملك سكان شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية واضحة، وهذا أمر مفهوم. وبالتالي، فإن ثمة حاجة ملحة إلى أن يواصل المجتمع الدولي دعم عملية السلام وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمواجهة التحديات المتعددة الأوجه التي تقوض استقرار البلد.

وفي ضوء ما تقدم، أود أن أسلط الضوء على بضع نقاط رئيسية:

أولا، نؤكد من جديد دعمنا القوي لاتفاق وقف إطلاق النار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ونرحب بنتائج الاجتماع الوزاري السادس الذي عُقد في لواندا، بما في ذلك الموافقة على مفهوم العمليات للخطط المنسقة بشأن تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وفض الاشتباك بين القوات، في إطار جهود الوساطة التي يبذلها رئيس أنغولا جواو لورينسو. فهذه خطوة بالغة الأهمية نحو حل الأزمة التي طال أمدها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار عملية لواندا. ونشيد أيضا باختتام الاجتماع الوزاري السادس، الأمر الذي يؤكد ضرورة مواصلة المفاوضات بشأن الجوانب المتبقية من مشروع الاتفاق الذي قدمه الرئيس جواو لورينسو ومبادرته لعقد مؤتمر قمة على أعلى مستوى سياسي في 15 كانون الأول/ديسمبر. ويكتسي بدء تفعيل آلية التحقق المخصصة المنقحة أهمية محورية ليس لرصد وقف إطلاق النار فحسب، بل أيضا لاستكمال الجهود الجارية من أجل إحلال السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤيد تماما طلب أنغولا المساعدة من بعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد ونرحب بتوقيع مذكرة التفاهم بين الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا ومعالي السيد تيتي أنطونيو، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

ثانيا، بينما تتواصل جهود الوساطة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في إطار عملية لواندا، لا يزال يساور مجموعة

السياسية والدبلوماسية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع أمر أساسي. إنه شرط مسبق لتحقيق الاستقرار والأمن على المدى البعيد.

ويظل دور بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا غنى عنه. إن بذلها جهود لحماية المدنيين، وتقديم دعم إلى الآليات الإقليمية، والحفاظ على السلام والأمن حاسم الأهمية. وتُثني سلوفينيا على قيادة الممثلة الخاصة كيتا وعلى عمل أفراد البعثة الذين يواصلون العمل في ظروف صعبة. ومع ذلك، فإن التقارير الواردة عن فرض قيود على حرية تنقل العاملين في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتشويش على النظام العالمي لتحديد المواقع يعرضان فعالية البعثة وسلامة أفرادها للخطر. وتدعو سلوفينيا جميع الأطراف إلى كفالة الاحترام الكامل لولاية البعثة وتهيئة بيئة مواتية تقضي إلى اضطلاعها بعملياتها.

إن الدعم الذي تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية عنصر مهم في دعم الجهود الإقليمية لتعزيز الاستقرار وحماية المدنيين. ونؤكد أهمية التنسيق الفعال بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الجماعة الإنمائية، وكذلك الامتثال لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

في الختام، نحث جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على الثبات في السعي إلى تحقيق السلام والاستفادة من الفرص التي يتيحها الحوار الإقليمي والدعم الدولي.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائداً واحداً، وهم الجزائر وغيانا وموزامبيق وبلدي، سيراليون (مجموعة 1+3).

نشكر السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتها الثاقبة وقيادتها النموذجية. ونحيط علما بإسهام السيدة باسي موبالاما، مؤسسة "مبادرة العمل والتنمية لحماية المرأة والطفل". ونرحب ترحيباً حاراً بمشاركة معالي السيدة تيريز كاييكومبا فاغنر، وزيرة الخارجية والتعاون

وقد استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني، السيدة باسي موبالاما. ونرحب بمشاركة السيدة تيريز كاييكوامبا فاغنر، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي والفرنكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلي رواندا وأنغولا في هذه الجلسة.

نود أن نبدأ بياننا اليوم بالإشادة بالزخم الإيجابي ونتائج المفاوضات الجارية في منبر لواندا. ونشير على وجه الخصوص إلى الدور الشخصي الذي يضطلع به رئيس أنغولا جواو لورينسو. ونحن مقتنعون بأن الحوار المباشر والصريح، بوساطة أنغولية، يتيح للأطراف المعنية فرصة حقيقية للتوصل إلى حل سياسي مستدام وقابل للتطبيق للضرورة. ومن هذا المنطلق، فإننا نعلق أملاً كبيراً على الاجتماع المقبل بين رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في نهاية هذا الأسبوع.

في الوقت نفسه، نود أن نؤكد من جديد ضرورة اتخاذ تدابير عملية لوضع حد لأي تعامل للدولة مع الجماعات المسلحة غير القانونية. ومن الواضح أنه إذا لم تتخذ هذه الخطوات، فلن يتسنى التوصل إلى اتفاق مستدام وطويل الأجل بشأن تسوية كل المشاكل التي تعصف بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، نرى من الضروري أكثر من أي وقت مضى استئناف عملية نيروبي تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا أو إطلاق مبادرات إقليمية مماثلة للبحث عن حلول للقضايا الحساسة المتعلقة بمسألة الجماعات المسلحة غير القانونية. ونثق بأن قوات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ستواصل الإسهام بشكل مباشر في الجهود الأفريقية لتحقيق استقرار الحالة. ونتفق مع الأمين العام على أن مساعدة الأمم المتحدة لقوات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وفقاً للقرار 2746 (2024)، تؤدي دوراً مهماً في ضمان تهيئة الظروف اللازمة في الميدان لنجاح الدبلوماسية.

ونؤيد الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها لضمان السلام وحماية المدنيين. ونغتتم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا البالغ لأفراد حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات.

1+3 قلق بالغ إزاء استمرار الهجوم الذي تشنه حركة 23 مارس في انتهاك لوقف إطلاق النار. ونسلم بأن مسألة انتشار الجماعات المسلحة جانب أساسي من جوانب عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وندعو جميع الجهات الخارجية التي تدعم مختلف الجماعات المسلحة إلى وقف دعمها لهذه الجماعات. وندين بشدة أعمال جميع الجماعات المسلحة، لا سيما التوسع الإقليمي لحركة 23 مارس، بما في ذلك إنشاء إدارات موازية في مناطق التعدين، خاصة في موقع روبايا للتعدين. وتدين مجموعة 1+3 أيضاً جميع أشكال الدعم المقدم للجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات الديمقراطية المتحالفة وميليشيا وازاليندو في كيفو الشمالية. وندعو إلى تنشيط عملية نيروبي لأن وجود أكثر من 200 جماعة مسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل خطراً شديداً لا يهدد البلد فحسب، بل يهدد أيضاً الاستقرار الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى.

ثالثاً، نعرب عن دعمنا المستمر لعمل بعثة الأمم المتحدة وندعو جميع الأطراف إلى احترام ولاية البعثة. ويظل يساورنا القلق إزاء استمرار القيود المفروضة على حرية تنقل البعثة والأنشطة التي كُلفت بها وندعو إلى السماح للبعثة بتنفيذ ولايتها دون مزيد من العوائق. ونعرب عن دعمنا للبعثة ونحثها على مواصلة تنسيقها مع بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمشيًا مع القرار 2746 (2024)، في إطار الجهود الرامية إلى ضمان استعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

ونعرب عن بالغ قلقنا بشأن حماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث جميع الأطراف على ضمان سلامة وأمن أرواح المدنيين الأبرياء والامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني.

في الختام، ندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى المشاركة بصورة بناءة في المناقشات المقبلة بشأن تجديد ولاية البعثة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها.

الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية. واتفاق وقف إطلاق النار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، من خلال وساطة الرئيس الأنغولي لورينسو، خطوة بارزة إلى الأمام. ونشيد بإطلاق آلية التحقق المخصصة المعززة وتوقيع مذكرة تفاهم لتفعيلها. كما نقدر دور البعثة في تلك الجهود.

ولكن، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت على جميع المستويات، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تتدهور بمعدل يندرج بالخطر. وتواصل الجماعات المسلحة، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وزائير/الجبهة الشعبية للدفاع عن النفس في إيتوري، ارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطيرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا ندين تلك الأعمال ونحثها على إلقاء أسلحتها. ويظل تمدد حركة 23 مارس يثير قلقاً بالغاً. فالتقدم الإقليمي للجماعة وتعيين مسؤولين إداريين في المناطق الخاضعة لسيطرتها انتهاك صريح لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدين مالطة تلك الأفعال إدانة قاطعة. ونعيد التأكيد على أن أي شكل من أشكال الدعم الخارجي لحركة 23 مارس وغيرها من الجماعات المسلحة العاملة في البلد يجب أن يتوقف فوراً. وينطبق ذلك أيضاً على وجود القوات العسكرية الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن تظل موارد البلد الطبيعية تحت سيطرته.

وتعيد مالطة تأكيد دعمها الثابت لفريق الخبراء الذي يدعم اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. فما زالت تحقيقاته الدقيقة تزود المجلس بتحليلات مهمة ومحيدة.

كما يساور مالطة القلق إزاء الحوادث المتكررة للتشويش على النظام العالمي لتحديد المواقع ومحاكاة بروتوكوله التي عطلت عمليات البعثة، بما في ذلك الحوادث التي أدت إلى تعليق عمليات الطيران الحرجة. كما أدت تلك الحوادث إلى تعطيل تقديم المساعدات من قبل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وجعلت الوصول إليها أكثر تعقيداً. ويتم تأخير تقديم المساعدات للفئات الأكثر احتياجاً. فهذه

وفي سياق تحديد الخطوات التالية بعد أن تنسحب البعثة بالكامل من كيفو الجنوبية، نعتقد أن الأمر يستلزم، أولاً وقبل كل شيء، بذل كل جهد ممكن لمنع حدوث فراغ أمني. ونشاط زملانا رأيهم بأهمية مراعاة تطور الحالة في الميدان واتخاذ قرارات مرنة ومتوازنة. ويجب أن تجري عملية خفض التدرجي للبعثة على مراحل وبطريقة مسؤولة، مع مراعاة قدرة السلطات الكونغولية على تولي مسؤولية النظام والأمن في الميدان. ومن غير المقبول فرض عملية خفض التدرجي للبعثة. ومن المهم، في الوقت نفسه، تزويد مجلس الأمن بجميع المعلومات اللازمة لتكليف ولاية البعثة مع الحالة الراهنة. وفي هذا السياق، من الصعب المبالغة في التأكيد على الموقف الرسمي الذي أعلنه البلد المضيف بوضوح. ونأمل أيضاً أن تحدد الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتنسيق مع كينشاسا، توصياتها إلى المجلس بشأن معايير أخرى للمرحلة الانتقالية.

وسواصل الاتحاد الروسي، بصفته عضواً دائماً في مجلس الأمن، المساعدة في حل الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤيد تسوية جميع النزاعات بالوسائل السياسية الدبلوماسية حصراً، مع مراعاة المصالح الأساسية لجميع الأطراف المعنية. فشعوب المنطقة والمدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أولاً وقبل كل شيء، يستحقون إحلال السلام والاستقرار الذي طال انتظاره على أرضهم.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيدة باسي موبالاما على إحاطتهما الثابنتين. وأرحب بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية كاييكوامبا فاغنر وممثلي رواندا وأنغولا في جلستنا.

وإذ نتناول الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمرة الأخيرة بصفتنا عضواً في المجلس، نقر مالطة بأن عدداً من التطورات المحورية قد حدثت. فقد شهدنا تطوراً في المشهد الأمني في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المرحلة الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك استكمال انسحابها من كيفو الجنوبية ودعمها لبعثة الجماعة

قوية لحماية الأطفال وضمان إعطاء الأولوية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي الختام، ستواصل مالطة الدعوة إلى التزام حقيقي من جميع الأطراف في عملية لواندا، بما في ذلك من خلال إنشاء منبر للخبراء في الشؤون الجنسانية والمشاركة الفعالة للمرأة كوسيط. وهذا أمر مهم لدعم الجهود السياسية الإقليمية الجارية وتنشيط عملية نيروبي. وتظل مالطة مصممة على التزامها بتعزيز السلام والاستقرار للشعب الكونغولي.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيدة موبالاما على إحاطتهما اليوم. وأرحب بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية كايكوامبا فاغنر وممثلي رواندا وأنغولا في جلستنا.

ترحب المملكة المتحدة بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالتعاون المستمر لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في معالجة النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا نعمل بشكل وثيق مع زملائنا في المجلس للاتفاق على ولاية تعالج بشكل كافٍ الحاجة إلى حماية المدنيين وتيسير النشاط الإنساني ودعم أنشطة بناء السلام الأوسع نطاقاً.

ويساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء التقارير الواردة عن محاكاة بروتوكول النظام العالمي لتحديد المواقع والتشويش عليه ووجود صواريخ أرض - جو في شمال كيفو، إلى جانب تقييد حركة 23 مارس لتحركات البعثة، ما يمنع تناوب القوات وإيصال الإمدادات الحيوية. ونظل ندعو جميع أطراف النزاع إلى وقف جميع أشكال عرقلة البعثة، الأمر الذي يحول دون التنفيذ الكامل للتفويض الذي وافق عليه المجلس.

وقد نزح أكثر من ربع مليون شخص منذ آب/أغسطس نتيجة لتوسع حركة 23 مارس بشكل غير قانوني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونكرر دعوتنا إلى الاحترام الكامل لسلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وندين مرة أخرى أعمال جميع الجماعات المسلحة.

التدخلات المتعمدة غير مقبولة ويجب أن تتوقف. وندعو إلى المساءلة السريعة في ذلك الصدد.

ويكشف التقرير الأخير (S/2024/863) عن الأزمة الإنسانية المدمرة في شمال كيفو، حيث يحاصر المشردون داخلياً في مناطق عسكرية ويتعرضون للعنف ويحرمون من الكرامة الإنسانية. ونأسف لتزايد العنف الجنسي والجنساني. فالنساء والفتيات يعانين من التعرض اليومي للاغتصاب والعنف الجنسي، كما سمعنا من مقدمتي الإحاطتين اليوم.

وخلال الزيارة التي قامت بها لجنة الجزاءات الشهر الماضي إلى غوما، سمعنا روايات مباشرة عن ارتفاع مستوى العنف. فلا أحد في مأمّن - لا سيما الأطفال والفتيات الصغيرات والنساء، الذين يقبلون هذا العنف كروتين قائم لحماية أسرهم. ولا يمكن أن تصير هذه المعاناة أمراً طبيعياً، فيجب أن تتوقف. وما يدعو إلى الأسى بصفة خاصة هو أن بعض المشردين داخلياً يعتقدون أن سرد تجاربهم الشخصية ما هو إلا "كلام فارغ"، حيث لن يتغير شيء. ولا يمكننا تجاهل هذه المعاناة.

وقد وصلت انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات على عمال الإغاثة، إلى مستويات مقلقة. وذلك غير مقبول. وفيما يتعلق بتدابير حماية الطفل، تثنّي مالطة على دعم البعثة لجهود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للتحقق من تجنيد الأطفال واستبعادهم من التجنيد. ونكرر دعوتنا إلى وضع آليات قوية لحماية الطفل، لا سيما في السياقات الانتقالية، ونشجع بقوة على أن تكون الدروس المستفادة من جنوب كيفو هي التي توجه عمليات الانتقال في المستقبل.

كما نشيد بالدور المحوري للبعثة في دعم السلطات في نظام العدالة وإصلاح قطاع الأمن. وكما طُلب في القرار 2594 (2021)، يجب إدماج التحليل المراعي للمنظور الجنساني والخبرة الفنية في الشؤون الجنسانية في جميع جوانب العملية الانتقالية للبعثة من أجل ضمان إدماج احتياجات المرأة بشكل كامل في جميع المراحل ذات الأولوية والتسلسل.

ومع اقتراب المجلس من المفاوضات بشأن تجديد ولاية البعثة، ستعطي مالطة الأولوية لتعزيز حماية المدنيين وضمان اتخاذ تدابير

ولذلك نقدر استمرار دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظورها، سواء فيما يتعلق بتجديد ولاية البعثة أو النهج التدريجي والمرن لإنهاء عملها. وفي الوقت الحالي، لا تزال بعثة منظمة الأمم المتحدة في وضع جيد للقيام بما تفعله بعثات حفظ السلام على أفضل وجه، في هذه الأثناء إفساح المجال لعمليات السلام وحماية المدنيين.

خلال العام المقبل، ستواصل البعثة الاضطلاع بدور مهم في دعم عملية لواندا، بما في ذلك آلية التحقق المخصصة المعززة التي تعمل الآن والمحادثات الدبلوماسية بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، اللتين يمكنهما وجود قيادة قوية لأنغولا. ونحث جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار وتوجيه الجماعات المسلحة المتحالفة معها إلى أن تحذو حذوها. وفي هذا الصدد، نشعر بالجزع إزاء الانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار التي ارتكبتها حركة 23 مارس بذريعة الأعمال الدفاعية، تلك انتهاكات تدعمها قوات الدفاع الرواندية ويجب أن تنتهي هذه الإجراءات وأيضاً تأييد الجبهة للتجمع الديمقراطي لها. واتفقت رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على ما يلزم القيام به. ويجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتخذ إجراءات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأن توقف دعمها لتلك المجموعة. ويجب على رواندا أن تسحب قواتها التي يزيد عددها على 4 000 من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن توقف دعمها لحركة 23 مارس. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تمكين بعثة منظمة الأمم المتحدة من الاضطلاع بولايتها. ونحضر رواندا على العمل على الإزالة الفورية لمنظومات قذائف أرض - جو من كیفو الشمالية ووقف تدخل إشارات النظام العالمي لتحديد المواقع الذي أدى فعلياً إلى وقف العمليات الجوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ناهيك عن أنها عرضت للخطر حياة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، فضلاً عن عدد لا يحصى من المدنيين.

ما يتعين القيام به أكثر من ذلك، ضرورة تمكين أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة من العمل بدون تهديدات من حركة 23 مارس،

وتظل الحالة الإنسانية مزرية، مع وجود أكثر من 7 ملايين نازح وأعداد غير مقبولة من المدنيين المتضررين من الأمراض وانعدام الأمن الغذائي والعنف الجنسي ونقص الخدمات الأساسية. وقد ضاعف من التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية عدم القدرة على الوصول إلى السكان المعرضين للخطر. وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي وإعطاء الأولوية لرفاهية المدنيين والسماح بوصول الجهات الفاعلة الإنسانية.

وأخيراً، تعرب المملكة المتحدة عن تقديرها العميق لجهود الوساطة المتواصلة التي تبذلها أنغولا والتزام الرئيس لورينسو الشخصي بعملية لواندا. وقد أثلج صدورنا التقدم الذي أحرزه مؤخراً وزيراً خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا واتفقهما على مفهوم العمليات. وندعو جميع الأطراف إلى إظهار القيادة والمشاركة بحسن نية والوفاء بالتزاماتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للولايات المتحدة.

أود أن أبدأ بشكر السيدة كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام، على إحاطتها اليوم، والأهم من ذلك، على قيادتها القوية والفعالة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أشكر السيدة موبالاما على بيانها المؤثر وعلى إيصالها بقوة أصوات النساء والأطفال وضحايا هذا النزاع الرهيب. كما أرحب بعودة وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المجلس لتقديم إحاطتها. وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لرواندا وأنغولا في جلسة اليوم.

نتطلع الولايات المتحدة إلى العمل بشكل بناء مع المجلس لتجديد ولاية البعثة. مع استمرار الجماعات المسلحة في زعزعة الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الأهمية بمكان أن تستفيد السلطات الكونغولية من جميع الأدوات، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لحماية شعبها وسلامة أراضي بلدها.

على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ونشجع الرابطة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن تتصرف قواتها بما يتماشى مع سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح مطلقاً، وتؤيد الولايات المتحدة، من جانبها، الإبقاء على المستويات الحالية من الدعم للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما يستمر تنفيذ القرار 2746 (2024)

في الختام، فإن التقدم المحرز نحو السلام من خلال عملية لواندا المدعوم باستمرار نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل فرصة لإنهاء الأزمة مرة واحدة وإلى الأبد ويوقف المعاناة الواسعة النطاق التي تسببت بها تلك الأزمة. فلنعمل من أجل الارتقاء إلى مستوى الظروف الحالية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية والتعاون الدولي والفرنكفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة كايبكوامبا فاغندر (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): أهنيء الولايات المتحدة على رئاستها للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر وأشيد بقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش والالتزام الرائع من جانب السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشكر أيضاً السيدة مبلاما على إحاطتها الإعلامية المهمة بالنسبة لنا جميعاً. إننا نجتمع في لحظة حاسمة، عشية تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتقييم أزمة تتطلب بصيرة واضحة وعزيمة، وإنني أعول على مداولات مجلس الأمن للعمل على الطابع الملح للتحديات التي تواجهنا جميعاً.

يصف تقرير الأمين العام (S/2024/863) المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر، المعروف على المجلس، حالة أمنية مقلقة للغاية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أكدت تقارير فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) حدوث انتهاكات

مما يحد من حركة البعثة وتتأهبها وإعادة الإمداد. وبالمثل، ندعو القوات الثنائية الأوغندية إلى المساعدة في ضمان تمكين لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة من جانب واحد من العمل بحرية والقيام بعمليات هجومية أحادية الجانب ضد العدو المشترك - الدولة الإسلامية في العراق وسوريا - جمهورية الكونغو الديمقراطية (داعش - جمهورية الكونغو الديمقراطية)، المعروف أيضاً باسم القوات الديمقراطية المتحالفة. يمكن لبعثة منظمة الأمم المتحدة أن تستفيد من التفويض الفريد لقوات داعش - جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكي يتحقق ذلك، نحتاج إلى قيام البلدان المساهمة بقوات في الاتحاد الدولي للقوات بنشر جنود مستعدين وراغبين في الاضطلاع بتلك المهام الموكلة إليهم.

بينما تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة عملياتها الأساسية، بما في ذلك الجهود المنقذة للحياة لحماية المدنيين في إيتوري، يجب على البعثة أيضاً أن تواصل السير على الطريق نحو الانسحاب المستدام والمسؤول. ونشيد ببعثة منظمة الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لعملهما على تنقيح تخطيط الانسحاب بحيث يعكس بشكل أفضل الظروف على أرض الواقع، لا سيما فيما يتعلق بالخطر الذي يتعرض له المدنيون، ويجب على مجلس الأمن أن يواصل استعراض التخطيط المستكمل وأن يظل على اطلاع من خلال تقديم تقارير منتظمة. ولا بد أيضاً من أن يكون الجمهور على دراية بالتحديات. ونشجع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على الإبلاغ بوضوح عن التغييرات التي تطرأ على وتيرة الانسحاب ونهجه. يولد الارتباك والغموض معلومات مضللة وخاطئة حول وضع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يزرع بذور الاضطرابات الشعبية بل حتى العنف الذي يستهدف حفظة السلام. وأخيراً، نرحب بتدريب بعثة منظمة الأمم المتحدة للأفراد التابعين لقيادة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية على حقوق الإنسان وغيرها من المجالات الأساسية، على النحو المأذون به بموجب القرار 2746 (2024). ونحث بعثة منظمة الأمم المتحدة على إعطاء الأولوية لتدريب المنظمة

أنغولا. وفي ذلك الإطار، التزمت جمهورية الكونغو الديمقراطية التزاماً راسخاً بتحجيد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، كما نص عليه في مفهوم العمليات المعتمد في 25 تشرين الثاني/نوفمبر في لواندا، والذي التزمت فيه رواندا نفسها بسحب قواتها من الأراضي الخاضعة للسيادة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، في غوما، شرعت بالاشتراك مع وزير بري خارجية أنغولا ورواندا بإنشاء آلية التحقق المخصصة المعززة، المكلفة برصد وقف إطلاق النار، والتي دخلت حيز النفاذ في 4 آب/أغسطس. تتألف هذه الآلية من 18 خبيراً أنغولياً و 3 خبراء كونغوليين وروانديين على التوالي، تمثل مرحلة رئيسية في تنفيذ الالتزامات المقطوعة. ومع ذلك، لم يباشر الخبراء الروانديون مهامهم قط، منذ إنشاء الآلية. ولا يزال عمل تلك الآلية معرقلًا منذ 34 يوماً، مما يلقي بظلال من الشك على استعداد رواندا للوفاء بالتزاماتها. خلال تلك الفترة، واصلت رواندا وحركة 23 مارس بشكل منهجي انتهاك وقف إطلاق النار، بينما عمدت إلى شل الآلية من أجل التهرب من أي مسؤولية. وفي مواجهة تلك الحقائق المثيرة للقلق، يتحتم على المجلس أن يظل معباً في دعمه لعملية لواندا وأن يطالب الطرفين باحترام التزاماتهما.

إذا ما أخذنا ذلك في الحسبان، يجب أن يعكس تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية البعد الإقليمي للصراع، مع الحفاظ على نهج مشروط ومسؤول إزاء انسحابها التدريجي. وهذا أمر أساسي للتصدي للتهديدات العابرة للحدود وضمان عدم ترك أي فراغ أمني.

وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقرار 2746 (2024)، الذي يعترف بالدور المركزي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تحقيق الاستقرار الإقليمي. ويعد النهج الاستراتيجي، المكلف في هذا الإطار، ركيزة استراتيجية تعزز الجهود المشتركة لحماية المدنيين ومكافحة التهديدات العابرة للحدود.

مع ذلك، تتطلب تلك التحديات تنسيقاً وثيقاً بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

صارخة لسيادتها. والواقع أن أكثر من 4 000 من أفراد قوات الدفاع الرواندية الموجودين بشكل غير قانوني على أراضيها يقومون بأعمال هجومية بدعم من حركة 23 مارس. وتشكل تلك الأعمال عدواناً مخططاً له ومتعمداً وأيضاً انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. كانت العواقب ساحقة.

تلخص مذبة كيشيشي التي وقعت في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 الفظائع التي ارتكبت، بالاقتران مع عمليات إعدام بإجراءات موجزة واعتصاب المدنيين. وهناك أيضاً تفجير مخيم مونغونا للمشردين داخلياً الذي حدث في أيار/مايو، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 35 مدنياً، معظمهم من النساء والأطفال، وبالأخص فقط، الأحد، 8 كانون الأول/ديسمبر، أدى تفجير مدرسة بونغيني في لوفو، في إقليم لوبيرو إلى العنف مما أسفر عن نزوح جماعي. ارتبطت ثلاث حالات تقريبا من كل أربع حالات نزوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا العام بالنزاع مع رواندا وحركة 23 مارس، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية المأساوية بالفعل. علاوة على ذلك، فإن التهجير المتعمد للمدنيين، إلى جانب التعيين غير الشرعي للسلطات التقليدية والإقليمية من قبل الذي أجرته حركة 23 مارس، يبين رغبة واضحة في إعادة رسم التركيبة الديمغرافية للأراضي الخاضعة لسيطرتها. وتهدف تلك الممارسات، التي تشبه التطهير العرقي، إلى إرساء سيطرة دائمة، مع تقويض الهياكل الاجتماعية والثقافية القائمة وتفاقم التوترات المحلية. وكان ذلك لم يكن كافياً، فقد استهدفت رواندا أيضاً قوات حفظ السلام التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومع ذلك، لا تزال رواندا تصف كل هذه الأعمال بأنها "تدابير دفاعية". ولكن لا يوجد شيء دفاعي في قصف مخيمات المشردين داخلياً أو احتلال بلد أجنبي بشكل غير قانوني أو نهب موارده الطبيعية. إن أفعال رواندا، وليس أقوالها، توضح بجلاء موقفها.

من أجل إنهاء الحرب، التزم بلدي، التزاماً حازماً بعملية لواندا، من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الرئيس جولو لورنسو، رئيس

الكونغولية وشركائها. ولا تزال حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة التزاما راسخا بالتغلب على تلك التحديات، وتعبئة أكثر من 30 مليون دولار لدعم ذلك الانتقال، بالإضافة إلى الدعم البالغ 23 مليون دولار من الأمم المتحدة. ويعكس ذلك الالتزام تصميمنا على تعزيز سلطة الدولة وضمان الاستقرار الدائم للمناطق المحررة.

إن العبر المستفادة من كيفو الجنوبية سوف يسترشد بها التخطيط لعمليات فك الارتباط في المستقبل، مع التركيز بشكل خاص على تقييم الظروف المحلية، وتعزيز التنسيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزيادة الدعم للمبادرات المجتمعية لضمان انتقال سلس ومستدام. ويبين التقدم المحرز في كيفو الجنوبية أنه على الرغم من التحديات، يمكن أن تظهر الحلول عندما تلتقي الإرادة السياسية والتعاون الدولي والالتزام المحلي. وتبين تلك الدروس أن السلام والاستقرار ممكنان، ولكنهما يتطلبان جهدا متواصلا ومسؤولية مشتركة. لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة التزاما راسخا بالسلام، على أساس مبادئ الحوار وتعددية الأطراف. ومع ذلك، فإن هذا السعي إلى السلام لا يمكن أن يتحقق على حساب سيادتنا أو أمن مواطنينا أو كرامة شعبنا.

بالنظر إلى التحديات المستمرة، لا بد من اتخاذ إجراءات جماعية وحاسمة. وفي سبيل إحراز تقدم نحو السلام الدائم، نهيب بهذا المجلس تزويد بعثة منظمة الأمم المتحدة بالموارد اللازمة والمتناسبة لضمان تنفيذ ولايتها بالكامل، ولا سيما في دورها الحاسم المتمثل في حماية المدنيين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. ويجب على المجلس أن يدين انتهاكات رواندا لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ويفرض جزاءات عليها، بما في ذلك بسبب التوغلات العسكرية، ودعم حركة 23 مارس، والهجمات على المدنيين وقوات حفظ السلام. وندعو إلى الاعتراف الصريح بالبعد الإقليمي للصراع كما ورد في فقرات منطوق الولاية المقبلة للبعثة، من أجل الاستجابة بشكل أفضل للتهديدات العابرة للحدود، ريثما يتم وضع ولاية مستقلة ومناسبة للمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. ويجب على المجلس أن يشرع في وضع خطة متسلسلة ومسؤولة لفض الاشتباك

ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. ومن المهم جدا أن يضطلع المكتب، الذي يجب تعزيز اختصاصه، بدور مركزي في إدارة الديناميات العابرة للحدود. ومن شأن هذا التطور أن يمكّن بعثة منظمة الأمم المتحدة من إعادة تركيز جهودها على المجالات الحيوية بشكل خاص في كيفو الشمالية وإيتوري، مع ضمان استجابة إقليمية متكاملة ومتسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ولا بد من أن يقترن النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتخطيط مشترك مع الأفرقة الانتقالية في المقاطعات والحكومة الكونغولية. وبالمثل، يجب على وكالات الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع تدريجيا بالمسؤولية عن التنمية والمساعدة الإنسانية.

أخيرا، يجب على بعثة منظمة الأمم أن تواصل شراكتها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار وذلك بالمساعدة على ضمان استدامة تلك المبادرات وشفافيتها.

يمثل تجديد الولاية فرصة حاسمة للتعلم من النهج السابقة مع الاستجابة للحقائق الحالية. ومن شأن الاعتراف الصريح بالأبعاد الدولية للصراع، إلى جانب الانتقال المنسق، أن يعزز المكاسب التي تحققت ويكفل لبعثة منظمة الأمم المتحدة أن تترك إرثا دائما للسلام والأمن.

وتوفر كيفو الجنوبية مثالا ملموسا على الفرص والتحديات المرتبطة بانسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة. وكشفت بعثة تقييم مشتركة في كانون الأول/ديسمبر عن إحراز تقدم كبير جراء النشر الفعال للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتفعيل القواعد المنقولة، وإنشاء آليات للإنذار المبكر لحماية المدنيين. وتوضح تلك النتائج أن الانسحاب المسؤول، عندما تكون الظروف مواتية، يمكن أن يعزز استقرار المجتمعات المحلية وقدرتها على الصمود. ومع ذلك، لا تزال المناطق الحساسة مثل كاليهي وفيزي معرضة لتهديدات مستمرة من الجماعات المسلحة، مما يؤدي إلى تفاقم خطر انتهاكات حقوق الإنسان. وتؤكد تلك التحديات أهمية التنسيق الوثيق بين الحكومة

إن وضع ذلك في إطار يظهر ذلك بأنه عداً داخل إفريقيا يحول الأنظار عن تعقد الصراع وأدوار شتى الجهات الفاعلة المعنية. وهذه ليست مسألة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بل إنها أزمة متعددة الأبعاد تتطلب من المجتمع الدولي تفهماً دقيقاً وعملاً منسقاً. وتؤدي المبادرات الإقليمية مثل المبادرات التي يقودها الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى دوراً حاسماً في تعزيز الحوار من أجل السلام والتعاون. ورواندا ملتزمة بتلك المبادرات وتعتقد أن الجهود الإقليمية الجماعية، إلى جانب الدعم الدولي، حاسمة لحل الأسباب الكامنة وراء الصراع في منطقتنا.

انطلاقاً من المبدأ المتمثل في إيجاد حل دائم للصراع الدائر في المنطقة، أقر مؤتمر قمة مجموعة شرق أفريقيا الأخير بالحاجة إلى مواءمة عمليتي السلام، أي عمليتي رواندا ونيروبي. وقد اتخذ ذلك القرار لضمان إيجاد حل مجدٍ لجميع الأطراف المعنية. وتأمل رواندا أن يدعم المجلس الجهود الإقليمية ويعمل على تجنب المنتديات الموازية، التي يمكن أن تعقد الحالة وتقوض احتمالات التوصل إلى حل موحد ومستدام.

لقد أحاطت رواندا علماً بتقرير الأمين العام (S/2024/863) وتشارك أعضاء المجلس استكراهم لحجم المعاناة الإنسانية والأزمة الإنسانية المتزايدة الناجمة عن الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، فإن التقرير ينطوي على مواطن قصور كبيرة، مع ما يربته ذلك على نوعية مداولات المجلس، ويقوض التركيز على السعي إلى السلام الذي نطمح جميعاً إلى تحقيقه. تعطي نبذة التقرير وروايته انطباعاً بأن حركة 23 مارس هي السبب الجذري للصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد استغل بعض أعضاء المجلس تلك الرواية للإنحاء باللائمة على تلك المجموعة. والنزاع مبني على تهميش طوائف الأقليات، بما في ذلك التوتسي الكونغوليين، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا تفسير خاطئ من جانب بعض أعضاء المجلس للسبب الجذري للصراع ويعزز تعنت جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بإيجاد حل سياسي مجدٍ.

لا يعترف التقرير اعترافاً كاملاً بأن السلام يعم على نحو أوسع في المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس مما عليه في

لبعثة منظمة الأمم المتحدة، تتكيف مع الحقائق المحلية وتقل إلى أدنى حد من المخاطر في المناطق المعرضة للخطر. ويجب تعزيز التنسيق بين بعثة منظمة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والآليات الإقليمية لضمان الحماية الدائمة للمدنيين وتحقيق الاستقرار الفعال للمناطق المحررة. ويجب على المجلس أن يكفل الرصد الصارم وزيادة المساءلة في إطار عملية لواندا، بما في ذلك من خلال الآليات القائمة مثل فريق خبراء الأمم المتحدة واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تلك الإجراءات ليست التزاماً أخلاقياً فحسب، بل لا مندوحة من اتخاذها لضمان الاستقرار والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. واليوم، أمام المجلس فرصة تاريخية ومسؤولية لاتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الأزمة. وتتوقع جمهورية الكونغو الديمقراطية دعماً واضحاً وحازماً لاستعادة السلام وحماية المدنيين والحفاظ على نظام دولي قائم على العدالة والسيادة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد روموسيو (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على إعطائي الكلمة. واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على رئاستكم وقيادتك للمجلس.

أعرب عن تقديري لمشاركة الأونرابل تيريز كاييكومبا فاغر، وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلة أنغولا. كما أعرب عن امتناني للمتكلمين السابقين على إسهاماتهم، أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها. وأشكر أيضاً مقدمة الإحاطة الإعلامية بالنيابة عن المجتمع المدني، السيدة باسي موبالاما.

تتمتع منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا بإمكانيات هائلة، محفزة بمجتمعات مترابطة نابضة بالحياة، وروابط ثقافية وفرص هائلة للنمو. ومع ذلك، فإن استمرار الذي تغذيه الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، لا يزال يقوض تلك الإمكانيات. من الأساسي إحلال لسلام الدائم من أجل استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها والمنطقة بأسرها. ويتطلب ذلك تجاوز الروايات المبسطة ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع.

المتحالفة وتعاونية تنمية الكونغو موثقة توثيقاً جيداً، ولكن لسبب ما لم يتم الإبلاغ عنها بشكل كاف. إن المسؤولية عن أسوأ الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان تقع على كاهل القوات الديمقراطية المتحالفة وتعاونية تنمية الكونغو وحدهما. أما الحالة في إيتوري وبيني فقاتمة للغاية، ومع ذلك فإن المداولات في المجلس تعطي انطباعاً بأن الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يتركز إلى حد كبير في كيفو الشمالية ومعظمها حول منطقة غوما. أود أن أؤكد أن أكثر من 250 جماعة مسلحة محلية و 14 جماعة مسلحة أجنبية، موثقة في التقرير الرسمي الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2023 عن برنامج نزع السلاح والتسريح والإنعاش المجتمعي وتحقيق الاستقرار التابع لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، كلها في صميم الصراع وانعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه المشكلة تقتضي معالجة شاملة.

ويتمثل الشاغل الرئيسي لرواندا في التحالف بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المنشقة عنها، وهي قوة إبادة جماعية تواصل زعزعة استقرار المنطقة. ويتجاهل التقرير المتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ذلك الشاغل الأمني المتعلق برواندا. وتضم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي ميليشيا إبادة جماعية تخضع لعقوبات فرضتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة، مرتكبي الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في رواندا عام 1994، وهي أقدم جماعة مسلحة أجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقع هذه الجماعة في قلب الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكانت محورية في إنشاء ووجود عدة جماعات مسلحة أخرى. وقد أنشئت بعض الجماعات المسلحة في الماي ماي، مثل نيانتورا وباريكو، لدعمها وأصبحت وكيلاً لها.

طوال العقود الثلاثة الماضية، ما برحت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ترتكب أعمال التطهير العرقي والعنف الجنسي وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون تحييدها وفك ارتباطها الكامل بالقوات المسلحة لجمهورية

المناطق الخاضعة للتحالف الذي تقوده القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تتألف من قوات بوروندية، وقوات الإبادة الجماعية لتحرير رواندا، والجماعات المسلحة مثل نيانتورا، وازاليندو، وتحالف المقاومين الوطنيين الكونغوليين والمرتبقة الأوروبيين. في الواقع، يعترف التقرير ببعض الفظائع التي ارتكبتها هذا التحالف، والتي تم توثيقها جميعها فيه. ومما يثير القلق العميق أن التقرير يتجاهل تماماً عمليات القتل والتطهير العرقي والتشريد القسري وإنكار حقوق المواطنين المتأصلة وخطاب الكراهية الذي يستهدف الكونغوليين الناطقين باللغة الكينياروانية، ولا سيما التوتسي الكونغوليون. وقد نزح مئات الآلاف من الناطقين بالكونغولية من الروانديين وأجبروا على وضع اللجوء الدائم في البلدان المجاورة. هذا يذهب إلى صميم وجود حركة 23 مارس، التي تناضل من أجل تأييد حقوقهم.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد أي ذكر للخسائر المؤلمة في الأرواح والمنازل والماشية وسُبل العيش الناجمة عن القصف المدفعي الثقيل العشوائي للمناطق المأهولة بالسكان الذي تشنه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات البوروندية والمرتبقة الأوروبيين، ومعظمهم في مناطق ماسيسي وروتشورو ونيراغونغو. المناطق المستهدفة في معظمها تلك التي يسكنها الكونغوليون الناطقون باللغة الكينياروانية. إن صمت التقرير الذي يصم الأذان عن محنة الكونغوليين الناطقين باللغة الكينياروانية، الذين يواجهون التطهير العرقي، يهدد بأن يصبح وصمة عار لا تمحى على سمعة بعض أقوى الأطراف الفاعلة في مجلس الأمن، التي اختارت السعي إلى تحقيق مصالحها الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على حساب النساء والأطفال والأقليات المضطهدين. ونعتقد أن هذه الجهات الفاعلة قادرة على حماية مصالحها الخاصة والكلام علناً عن أولئك الذين يواجهون الاضطهاد والتطهير العرقي. يتطلب القانون الإنساني الدولي والأخلاق الدولية أن نتكلم بالنيابة عن تلك الأقليات.

إن الحالة الأمنية في إيتوري وبيني وحجم الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان والخسائر البشرية التي تسببت فيها القوات الديمقراطية

التحقق المخصصة المعززة، أبلغه بالانتظار حتى يعود من رواندا إلى غوما. لم يكونوا مترددين في الذهاب لكنهم كانوا ينتظرون التعليمات للعبور. كان من المفترض أن يذهبوا اليوم ولكن سيتعين عليهم الذهاب وفقا لتعليمات الفريق. وعلاوة على ذلك، من المقرر أن يعقد مؤتمر القمة الثلاثي لرؤساء دول أنغولا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في لواندا في 15 كانون الأول/ديسمبر.

وكجزء من المبادرات الإقليمية، دعا مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا الذي اختتم أعماله مؤخرا في 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى دمج عمليتي سلام لواندا ونيروبي لإيجاد حل شامل للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتسعى عملية سلام لواندا إلى معالجة الشواغل الأمنية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وتحديدًا فيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بينما تسعى عملية نيروبي إلى إجراء حوار بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة المحلية. وسيكون الجمع بين هاتين العمليتين عاملاً أساسياً لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وينبغي إعطائهما فرصة بغية تحقيقهما. وتدعو رواندا المجتمع الدولي والمجلس إلى مواصلة دعم تلك العمليات الإقليمية بوصفها أنجع الطرق للتوصل إلى حل مستدام لانعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك من المهم إعطاء تلك المبادرة فرصة للنجاح.

مع ذلك، وبإنشاء المبادرات الإقليمية، تشعر رواندا بالقلق إزاء استمرار الموقف العدائي والبيانات التحريضية والتهديدات المتكررة بشأن تغيير النظام من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها، مما يوجب التوترات ويهدد بإخراج الخطوات الإيجابية المتخذة عن مسارها. وفي الآونة الأخيرة، هدد الرئيس فيليكس - أنطوان تشيسكيدي تشيلومبو خلال زيارته إلى كاتانغا في 17 تشرين الثاني/نوفمبر، بمهاجمة رواندا إذا سمح له بتعديل دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا يعزز تصريحاته السابقة بشأن التسبب في تغيير النظام في رواندا. بالإضافة إلى ذلك، توعد وزير العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد كونستانز موتامبا،

الكونغو الديمقراطية أمراً أساسياً لإيجاد حل مستدام للنزاع. ويبدو أن التقرير يساوي بين حركة 23 مارس، التي تجاهلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أسبابها المشروعة، بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تقوم بالإبادة الجماعية، والتي يجدر حلها ونزع السلاح فيها وإعادة عناصرها إلى رواندا. فقد امتدت أيديولوجيتها للإبادة الجماعية إلى السكان الكونغوليين ويتقاسمها وكلانها مثل نياتورا ولقوات الديمقراطية المتحالفة ومختلف مجموعات وزاليندا، والجماعات المتحالفة الأخرى في هذا الصراع.

ويشوه التقرير عملية لواندا، ويصور وقف إطلاق النار على أنه بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذا ليس هو الحال. ويلزم فهم روح عملية لواندا بوضوح ووضعها أخذها في السياق الصحيح، وإلا سيستبد الإحباط بعملية تنفيذها، كما حدث مع المبادرات السابقة. وكجزء من عملية لواندا، وقع وزراء خارجية رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا على مفهوم العمليات في اجتماعهم الوزاري السادس الذي عقد في 25 تشرين الثاني/نوفمبر في لواندا. وينص مفهوم العمليات على تحييد جماعة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تقوم بالإبادة الجماعية، والتحقق من وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة، ورفع التدابير الدفاعية التي تتخذها رواندا. إن رفع التدابير الدفاعية التي اتخذتها رواندا أمر بالغ الأهمية، لأنها تتعلق بحدودنا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترحب رواندا بدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لآلية التحقق المخصصة المعززة، على النحو المنصوص عليه في مذكرة التفاهم التي وقعها في 23 تشرين الثاني/نوفمبر في لواندا وزير العلاقات الخارجية الأنغولي، السيد تيتي أنطونيو، والممثلة الخاصة بينتو كيتا. وأطلقت في 5 تشرين الثاني/نوفمبر في غوما آلية التحقق المخصصة المعززة، التي تتألف من 18 مسؤولاً أنغولياً وثلاثة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وثلاثة مسؤولين عسكريين روانديين، لرصد تنفيذ مفهوم العمليات. وأود أن أوضح أن الفريق الرواندي كان سيعبر صباح اليوم، 9 كانون الأول/ديسمبر، ولكن الفريق ناسون جواو، قائد آلية

إلى ثلاثينيات القرن العشرين، عندما بدأ البلجيكيون كمستعمرين في التعدين في رواندا. تستمر صناعة التعدين في النمو حتى الآن، وذلك بفضل التكنولوجيا المتقدمة والاستثمارات في هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، تقوم رواندا منذ عام 2012 بوضع علامات على معادنها من امتيازات التعدين والتصديق عليها لضمان إمكانية التتبع الدولي. والحل الوحيد للتصدي لاستغلالهم غير القانوني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هو وضع بنية تحتية وقوانين وأنظمة تجارية - ولا يمكن تحقيق أي منها دون سلام. لذلك، يجب أن نلتزم بالسلام.

تلاحظ رواندا بقلق ما أفادت به التقارير عن وجود تشويش على النظام العالمي لتحديد المواقع ومحاكاة بروتوكول الإنترنت، الذي يؤثر على الأصول البرية والجوية لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. المنطقة المذكورة قريبة من رواندا وتشكل تهديداً أمنياً كبيراً لنا. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العسكرة الكثيفة وانتشار الأسلحة المتطورة إلى جانب العمليات غير المنسقة التي تقوم بها الجماعات المسلحة في المنطقة. نأمل أن يسلط عمل آلية التحقق المخصصة المعززة الضوء على تلك المخاوف.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد على أن رواندا تعترف بالمبادرات الإقليمية التي تسعى إلى اتباع نهج شامل تجاه النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتناشد رواندا المجلس أن يمنح تلك المبادرات فرصة لتجسيدها على أرض الواقع دون تأثير الجهات الفاعلة الأجنبية المستفيدة من كون جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ككل غير مستقرين. لذلك، أود أن أبرز أربع نقاط رئيسية تعتبر حاسمة لحل النزاع الحالي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أشدد على تلك النقاط.

أولاً، يجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتحمل مسؤولية مشاكلها الداخلية. إن حركة 23 مارس، ومعظم أفرادها من الكونغوليين الناطقين باللغة الكينيارواندية، هم مواطنون كونغوليون ولا يمكن إنكار حقوقهم في المواطنة. يجب معالجة مظالمهم من جانب حكومتهم.

ثانياً، ينبغي إعطاء الفرصة لعملية لواندا ونيروبي للسلام كي تتحققا. يجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تفك ارتباطها

أثناء مخاطبته لنزلاء سجن موزينزي في غوما، بمطاردة رئيس رواندا. لم ترد هذه الملاحظات التحريضية في التقرير، ومع ذلك فهي مهمة لفهم التهديدات الأمنية التي تواجهها رواندا.

في 30 تموز/يوليه، تم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف في النزاع في رواندا، بتيسير من السلطات الأنغولية، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في 4 أغسطس/آب. وقد صمد وقف إطلاق النار إلى حد كبير، ولكن الانتهاكات المتعددة التي ارتكبتها مؤخرا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المتحالفة معها أجبرت حركة 23 مارس على الرد دفاعاً عن النفس فيما يصوره التقرير على أنه توسع في الأراضي. وينبغي للمجلس أن يحث الأطراف المعنية على احترام وقف إطلاق النار، بدلاً من إدانة طرف واحد.

وكما قلنا مراراً وتكراراً، لا يوجد حل عسكري للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولن يؤدي استمرار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في حشد جميع أنواع القوات لدعائها إلا إلى مزيد من القوضى والدمار ومعاناة المدنيين الأبرياء. وهذا واضح بالفعل في انتشار العنف وانعدام الأمن، خاصة في مدينة غوما.

أود أن أوضح مسألة واحدة تتعلق بالرواية الخاطئة لاستغلال المعادن. ودائماً ما يتم ذكر قضية المعادن والثروة الكونغولية على أنها سبب النزاع. إذ يهدف استغلال المعادن إلى صرف انتباه المجتمع الدولي عن المشاكل الحقيقية والأسباب الجذرية للنزاع. تقع رواندا على نفس طبقة الصخور الجيولوجية التي تقع عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية الشرقية، وجميع المعادن الموجودة هناك موجودة في رواندا أيضاً. إن المناطق القريبة من رواندا غنية بالمعادن الثلاث الشهيرة القصدير والتنجستن والتنتالوم، بالإضافة إلى الذهب الذي تزخر به رواندا أيضاً. أما المعادن الأخرى، مثل الماس في ميجوي - مابي، والنحاس والكوبالت في كاتانغا، فتقع على بعد آلاف الكيلومترات داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعيداً عن الحدود مع رواندا.

لذلك، هل رواندا هي التي تستغل هذه المعادن إلى حد إفقار جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ بالتأكيد لا. يعود تاريخ التعدين في رواندا

تشرين الأول/أكتوبر، الذي أعرب فيه عن دعمه الثابت لعملية رواندا وللرئيس لورينسو.

ونشيد بالسفير مايكل كانو، ممثل سيراليون، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على قيادته لزيارة اللجنة إلى أنغولا في الفترة من 15 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر. كانت تلك الزيارة خطوة مهمة للتواصل المباشر مع السلطات الأنغولية، بما في ذلك الرئيس لورينسو. ونقدر عالياً نتائج تلك الزيارة في تعميق العلاقات بين أنغولا ومجلس الأمن.

ونغتتم هذه الفرصة لنؤكد مرة أخرى التزام أنغولا بمواصلة العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. إن المشاركة الشخصية لفخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو كوسيط مكلف من الاتحاد الأفريقي للمساعدة في حل الأزمة الدبلوماسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لدليل قاطع على الأهمية التي تمثلها مسائل السلام والاستقرار بالنسبة لبلدي وللقارة.

وفي هذا الصدد، نود أن نطلعكم على بعض التطورات الرئيسية في عملية لواندا لتهذبة التوترات وإعادة تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة والتعاون بين البلدين.

في أعقاب مجموعة من اجتماعات الخبراء، استضافت أنغولا الاجتماع الوزاري السادس بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في 25 تشرين الثاني/نوفمبر. وقد وُفِّقَ في الاجتماع على مفهوم العمليات - وهو وثيقة استراتيجية تحدد طرائق تنفيذ الخطة المنسقة لتحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وفض الاشتباك بين القوات ورفع التدابير الدفاعية عن رواندا.

وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر، عين الرئيس لورينسو العميد دانيال سافيهيمبا قائداً ثانياً لآلية التحقق المخصصة المعززة، التي أطلقها وزراء خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأنغولا في غوما في 5 تشرين الثاني/نوفمبر. ويمثل التفعيل الكامل لتلك الآلية خطوة

بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي جماعة إرهابية مسلحة تمارس الإبادة الجماعية وتشكل تهديداً وجودياً لرواندا. فالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المنشقة عنها مدمجة حالياً بالجيش الكونغولي - القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية - وتقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتسليحها ودعمها.

ثالثاً، يجب إعادة اللاجئين الكونغوليين الذين كانوا في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة لسنوات عديدة إلى وطنهم. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير شاملة تعالج الأسباب الجذرية لنزوحهم.

رابعاً وأخيراً، تلتزم رواندا التزاماً تاماً بتحسين العلاقات مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونذكر أن العلاقات الجيدة بين بلدينا تخدم مصالح شعبينا والمنطقة على أفضل وجه.

وفي الختام، تظل رواندا مصممة على التزامها بالحلول السلمية والتعاون الإقليمي. يمكننا، بالإرادة الجماعية والعمل الحاسم، أن نطلق العنان للإمكانات الهائلة لمنطقة البحيرات العظمى، وأن نبني مستقبلاً يتسم بالاستقرار والازدهار المشترك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

السيد لومبا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نبدأ بتهنئة الولايات المتحدة الأمريكية على رئاستها للمجلس وقيادتها القديرة له، بما في ذلك مشاوراتها مع عموم الأعضاء بشأن وضع برنامج عمل المجلس لهذا الشهر. وننوه مع الارتياح بمشاركة سعادة السيدة تيريز كاييكومبا فاغنر، ممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك السفير إرنست روموسيو، ممثل رواندا، في هذه الجلسة. نرحب بحضور السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام، ونشكرها على إحاطتها الشاملة اليوم. كما نعرب عن تقديرنا للسيدة باسي موبالاما كممثلة للمجتمع المدني.

ونشكر مجلس الأمن وجميع المتكلمين على إعرابهم عن دعمهم الراسخ لجهود الوساطة الجارية بقيادة فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، من خلال عملية لواندا. ونشكر المجلس بشكل خاص على بيانه الصحفي الصادر في 25

ومواصلة بناء تدابير الثقة من أجل تعميق الثقة المتبادلة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وضمان استمرار دعم المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، وكذلك دعم الجهات الفاعلة الإقليمية في عمليتي لواندا ونيروبي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلبت ممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيتها الكلمة الآن.

السيدة كاييكوامبا فاغر (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إعطائي الكلمة مرة أخرى. سأتوخى الإيجاز، ولكنني أريد أن أرد بأكثر قدر ممكن من الوضوح والحزم على تصريحات الممثل الدائم لرواندا.

بادئ ذي بدء، أود أن أكون واضحة. أنا لا ألوم رواندا على كل العلل التي تعاني منها جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنما ألومها على الوجود غير القانوني لقواتها على أراضيها، ومذبحة كيشيشي، وقصف مخيم مونغونا للمشردين داخلياً، والنهب المنهجي لمواردها الطبيعية، والهجمات على قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولذلك، فإنني ألوم رواندا على تلك الانتهاكات لميثاق الأمم المتحدة. فهذه الأفعال كلها جرائم. وهي ليست نتيجة سوء تفاهم أو نزاع ثنائي. فالحقائق ليست تخمينات. وهي موثقة ومؤكدة ومثبتة في تقارير الأمم المتحدة.

ومع ذلك، أحيط علماً بموقف رواندا الذي يلقي بظلال من الشك على موضوعية خبراء الأمم المتحدة. تدعي رواندا أن جمهورية الكونغو الديمقراطية مهددة من جانب العديد من الجماعات المسلحة. نعم، هذه حقيقة، ولكن اعتراف رواندا بتعقيد الحالة الأمنية لا يمكن أن تبرر انتهاكاتها لسيادتنا. إن وجود تحديات أخرى لا يبرر دعم رواندا لحركة 23 مارس أو وجود قواتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولأن واضحة جداً. إن اعتراف رواندا بتحدياتنا الداخلية لا يعطيها الحق في التدخل.

أكدت رواندا أيضاً على أن حركة 23 مارس تمثل المجتمعات المهمشة. أود أن أطرح سؤالاً بسيطاً على مجلس الأمن - هل تعتبر

مهمة إلى الأمام في كفاءة الرصد الدقيق لمفهوم العمليات ووقف إطلاق النار، فضلاً عن الامتثال الكامل للتدابير الأمنية المتفق عليها.

وكما ذكر بعض أعضاء المجلس، فإنه نتيجة للمشاركة الشخصية فيما بين رؤساء دول جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأنغولا، من المقرر عقد مؤتمر قمة ثلاثي في لواندا في 15 كانون الأول/ديسمبر تحت رعاية الرئيس لورينسو، بهدف اتخاذ مزيد من الخطوات لتسريع الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار والسلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيمثل مؤتمر القمة تتويجاً لسلسلة من مبادرات الوساطة من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في المنطقة. وتعرب أنغولا عن تفاؤلها بالتقدم المحرز حتى الآن، وتشعر بالتشجيع إزاء المستوى العالي من الالتزام الذي أبداه البلدان المعنيان طوال عملية التفاوض. ومع ذلك، نود أن نوضح مرة أخرى أن جهود الوسيط لن تتجح إلا إذا واصلت جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن، دعم العملية بهدف ضمان بيئة في المنطقة مواتية للأمن والاستقرار.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشاطركم معلومات عن مبادرتين مهمتين أخريين قامت بهما حكومة أنغولا للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. استضافت أنغولا في لواندا يومي 18 و 19 تشرين الأول/أكتوبر، المنتدى الإقليمي الرفيع المستوى لنساء منطقة البحيرات الكبرى، بهدف تعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام الجارية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، وقّعت أنغولا مذكرة تفاهم مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كجزء من التزامنا بالمشاركة مع منظماتنا لدعم تفعيل آلية التحقق المخصصة المعززة.

في الختام، نود أن نؤكد على أن تلك المبادرات والحوارات الدبلوماسية التي تم تنفيذها خلال عام 2024 لاستعادة السلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة ستحتاج إلى دعمنا المستمر والتزامنا المشترك وعزمنا من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار الحالي، وضمان تفعيل الكامل لآلية التحقق المخصصة المعززة،

الكونغو الديمقراطية ومحاسبة المسؤولين عن الأعمال التي ارتكبت محاسبة كاملة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل رواندا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد روموسيو (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر بشكل قاطع أن جمهورية الكونغو الديمقراطية غارقة في حالات النزاع منذ عقود. وتحديات الحكم والسياسة والنزاع والأمن فيها كانت موجودة قبل استقلالها وظلت متوطنة بعد الاستقلال. ورواندا ليست مسؤولة عن ذلك. لطالما كانت منطقتا كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية تاريخياً مرتعاً متوطناً للنزاع لأسباب داخلية تماماً تتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. يجب أن تتحمل قيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ووقف المسؤولين عن انتشار الأسلحة للجماعات المسلحة - التي تستخدمها لارتكاب الفظائع - وأن تتوقف عن كونها مصدرًا لانعدام الأمن لجيرانها. إن المذابح التي ذكرتها السيدة كاييكومبا فاغر، بما في ذلك المذابح التي وقعت في كيشيشي وغيرها من الأماكن، قد ارتكبت لأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مكنت من توزيع الأسلحة على الكثير من الجماعات المسلحة المنفلتة في المنطقة. لذلك، تقع على عاتقها مسؤولية حماية وضمان حقوق جميع مواطنيها، بمن فيهم الكونغوليون الناطقون باللغة الكينيارواندية، الذين تعرضوا للتطهير العرقي، والذين يتعفن الآلاف منهم في مخيمات اللاجئين في المنطقة.

أريد أن أقول إن أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت على مدى السنوات الثلاثين الماضية مصدرًا لانعدام الأمن في رواندا. ولم نتعرض قط لأي هجوم من أي من جيراننا الآخرين. وقد جاءت معظم الهجمات والقصف المدفعي والتوغلات والتسلل إلى رواندا من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على مدى العقود الثلاثة الماضية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى خسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات. لماذا تستمر جمهورية الكونغو الديمقراطية في الحفاظ على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المنشقة عنها ودعمها

المذابح والتهجير القسري وإعادة التنظيم الديموغرافي للأرض وسائل مشروعة للاستجابة للمطالب العرقية أو الاجتماعية؟ لا تدافع حركة 23 مارس عن أي قضية، بل تنفذ استراتيجية تملئها مصالح رواندا. وكما فين فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن هدف حركة 23 مارس ليس الدفاع عن الأقليات، بل السيطرة على الموارد وإضعاف سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيراً، تدّعي رواندا أن أفعالها التي تسميها "دفاعية" تعتبرها تصريحات المسؤولين الكونغوليين مشروعة. وأرفض هذا الادعاء بشدة. لا يمكن لأي كلمة من أي نوع كانت أن تبرر مذبحه المدنيين أو نهب الموارد أو احتلال الأراضي. لا شيء - لا شيء على الإطلاق - يمكن أن يضيء الشرعية على جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو انتهاكات الميثاق. وأود أن أقول لممثل رواندا إنه لا ينبغي أن يخطئ. فرواندا ليست ولن تكون أبداً شرطي منطقة البحيرات العظمى. إذا أرادت رواندا أن تثبت مصداقيتها كطرف فاعل من أجل السلام، فعليها أن تبدأ بالوفاء بالتزاماتها تجاه عملية لواندا. وبعد مرور 34 يوماً، لا نزال ننتظر وصول الخبراء الروانديين لمباشرة مهامهم، ولم يصلوا إلا بعد إصرار جمهورية الكونغو الديمقراطية والوسيط على ذلك. وتظل جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة التزاماً راسخاً بعملية لواندا، اقتناعاً منها بأنها تمثل أكثر الطرق الواعدة نحو حل دائم للنزاع. لقد حافظنا طوال العملية على موقف ثابت وبنّاء يحترم الالتزامات التي تم التعهد بها ويلتزم بالعمل من أجل السلام. وللمجلس دور محوري في كفالة وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها ومساهمتها في تحقيق هذا الهدف المشترك.

ينتطلع الشعب الكونغولي، بكل تنوعه، إلى السلام والاستقرار. وهذه التطلعات المشروعة لا يمكن إسكانها باستراتيجيات الانقسام والهيمنة. إن بلدي ملتزم بحماية مواطنيه والحفاظ على وحدة أراضيه وبناء مستقبل تحترم فيه سيادة الدول ولا يتم التلاعب بها. إننا لا نطلب معروفاً؛ بل نطالب باحترام القانون الدولي وحماية سيادة جمهورية

بعد ذلك مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية التي كانت متوترة فيها منذ عقود؟ أعتقد أنها ستزداد سوءاً. وبالتالي، لا يمكن أن تكون هذه مشكلة رواندا. يجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتولى زمام الأمور بشكل كامل فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها وأوجه القصور الأمنية والسياسية وفي مجال الحوكمة التي تعاني منها منذ فترة طويلة، ومعالجتها بالتشاور والحوار مع مواطنيها وجميع أصحاب المصلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. يمكن للشركاء أن يساعدوا، ويمكن للجيران أن يدعموا، ولكن لا يمكننا الإمساك بزمام تلك المشاكل على أنها مشاكلنا. لا ينبغي أن يكون ذلك عبئاً على رواندا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 12/20.

والحفاظ عليها؟ إذا تمكنت جمهورية الكونغو الديمقراطية من معالجة هذه المشكلة - بأن يتم وقف جميع التوغلات في رواندا - فسيكون هناك سلام في منطقتنا. والآن وقد وقّعت رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على مفهوم العمليات الذي يوفر إطاراً لجمهورية الكونغو الديمقراطية لفك الاشتباك وتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، نأمل أن يتم تنفيذ ذلك بشكل فعال. يجب علينا جميعاً العمل معاً لضمان نجاح هذا الأمر.

ومع ذلك، ولكي أُلخص في بضع كلمات حجم التحديات التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية وضرورة توليها زمام مشاكلها الداخلية ومعالجتها بأشمل الطرق، أود أن يتخيل المجلس كما لو كانت رواندا بكل أراضيها وسكانها البالغ عددهم 14 مليون نسمة قد انتقلت من منطقة البحيرات الكبرى وأصبحت موجودة في مكان بعيد، مثل قرب بابوا غينيا الجديدة أو فيجي، في المحيط الهادئ. هل ستختفي